

# أوراق كارنيغي

اليمن :  
كيف يمكن  
تجنب الانهيار  
المطرد؟

كريستوفر بوتشيك

---

التحديات المترابطة

الاقتصادية والديموغرافية

والأمنية الداخلية،

تتقاطع لتهدد استقرار اليمن

---

برنامج الشرق الأوسط

العدد 102 أيلول/سبتمبر 2009

مؤسسة كارنيغي

---

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

© 2009 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة

لا يمكن نسخ أو نقل أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

إدارة النشر

1779 شارع ماساشوستس. NW

واشنطن. العاصمة 20036

هاتف: 7600-483-202

فاكس: 1840-483-202

www.CarnegieEndowment.org

أولاً العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

شارع البرلمان 88

وسط بيروت . لبنان

تلفون: 9611991491

فاكس: 9611991591

ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح

www.carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا الإصدار مجاناً على العنوان الآتي:

<http://www.CarnegieEndowment.org/pubs//>

طباعة نسخ محدودة متاحة أيضاً. لطلب نسخة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان التالي:  
pubs@CarnegieEndowment.org

## أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى . تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقننات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها . نرحب بتعليقات القراء . يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر الموقع الإلكتروني:

www.carnegie-mec.org

## المؤلف

كريستوفر بوتشيك باحث في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط ، حيث يركّز في أبحاثه على التحديات الأمنية الإقليمية . قبل انضمامه إلى مؤسسة كارنيغي ، عمل باحثاً مابعد الدكتوراه في جامعة برنستون ، ومحاضراً في السياسة في كلية وودرو ويلسون . وكان في السابق أيضاً محللاً لوسائل الإعلام في سفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن العاصمة ، وعمل لسنوات عدة في المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والأمن في لندن ، حيث لا يزال باحثاً مشاركاً . في الفترة من 2003 إلى 2005 ، عمل محرراً أمنياً في مجموعة جينز للمعلومات . كتب بوتشيك على نطاق واسع عن الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والإرهاب لمجموعة متنوعة من المنشورات بما فيها صحيفة واشنطن بوست ، و CTC Sentinel ، و Jane's Intelligence Review ، ومجلة الدراسات الليبية ، و Strategic Insights ، و Terrorism Monitor .

## المحتويات

3	موجز
5	مقدمة
7	تحديات متشابكة
12	الصعوبات الاقتصادية الأوسع
13	التحديات الديموغرافية
16	تحديات الأمن الداخلي
21	التصدي لتقاطع المشاكل
22	الجهود التي بذلتها حكومة اليمن إلى الآن
26	جهود المانحين الرئيسيين
28	سبل المساعدة
30	خاتمة
32	جدول زمني بالهجمات الأخيرة



## موجز

يواجه اليمن عدداً كبيراً وامتزائداً من التحديات التي تُهدد مستقبله السياسي، وتُهدد جيرانه في شبه الجزيرة العربية. فالحرب، والإرهاب، والحركة الانفصالية التي تتجذّر، والاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية المترابطة، قادرة على إغراق الحكومة اليمنية في لججها، ما يُهدد الاستقرار الداخلي والأمن في جميع أنحاء المنطقة. وفي الوقت نفسه، تتسارع وتائر نزوب نفط اليمن - مصدر أكثر من 75 في المئة من الدخل - وليست لدى البلاد وسيلة واضحة للانتقال إلى اقتصاد مابعد النفط. كما أن الوضع الاقتصادي المتردي يجعل من الصعب على الحكومة، وبشكل متزايد، توفير الأموال اللازمة للإبقاء على تماسك البلد.

لا يزال اليمن أفقر بلد في العالم العربي. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكانه في العقدين المقبلين إلى ما يزيد عن 40 مليون نسمة. هذا التوسع السريع في عدد السكان الذين يزدادون فقراً، سيفرض ضغوطاً لا تُحتمل على الحكومة. فالحرب الأهلية الدائرة في صعدة ضد المتمردين من الطائفة الزيدية الشيعية، والحركة الانفصالية المتجددة في الجنوب، وعودة ظهور تنظيم القاعدة، كلها أمور تهدد الدولة اليمنية. وفي حين أن أياً من هذه التحديات لم يتحوّل بعد إلى تحدٍّ خطير، إلا أنها ستتقاطع كلها عشية الانتخابات الرئاسية في العام 2013، في الوقت الذي يكون فيه اليمن في حاجة إلى معالجة مرحلة انتقالية وشبكة في الزعامة السياسية. وفي خضم الأحداث السياسية الدرامية الداخلية، والحدود التي يسهل اختراقها، والسكان المدججين بالسلح، والانخفاض السريع في منسوب المياه الجوفية، والسجلّ الضعيف أو غير الموجود لسيطرة الحكومة المركزية، فإن البلد يُواجه مستقبلاً قاتماً للغاية، ما لم تتخذ السلطات اليمنية خطوات دراماتيكية اليوم.

إن أي حدث فردي - أوعلى الأرجح تجمّع أسوأ الأحداث التي تتجاوز قدرة الدولة على السيطرة - يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تآكل سلطة الحكومة المركزية في اليمن ويزعزع الاستقرار في المنطقة. ويمكن أن يؤدي نشوب أزمة إنسانية كبرى، ربما بسبب المجاعة الشديدة أو فشل المحاصيل، إلى حالة لاجئين طارئة كبيرة، لن تكون الحكومة قادرة فيها حتى على تقديم خدمات الإغاثة الأولية. كما أن اندلاع أزمة في ميزان المدفوعات، لا يعود فيها النظام قادراً على استرضاء المناطق الحضرية التي تحصل على الخدمات الحكومية، سيكون أمراً كارثياً. إن عدم القدرة على تحقيق التوازن بين المصالح والقوى الأخرى المهمة باليمن في مرحلة مابعد الرئيس صالح، يمكن أن يؤدي إلى حدوث فراغ في السلطة، مع احتمال أن تصبح المناطق المنعزلة أكثر استقلالية عن الحكومة المركزية في

صنعاء.

نجا اليمن دوماً من الأزمات في الماضي، لكن هذه التحديات المتشابكة والمعقدة لم يسبق لها مثيل في درجتها ونوعها. وفي حين لا تملك البلاد سوى القليل من الحلول الواقعية لمشاكلها اليوم، إلا أن خياراتها ستكون أقل وأسوأ في المستقبل. وبينما لا يمكن لليمن معالجة أي من هذه القضايا بشكل كامل، إلا أنه يمكنه بالتأكيد التقليل من تأثيرها على الأمن الإقليمي. وعلى أي حال، ازداد ببساطة ثمن التراخي كثيراً، بالنسبة إلى كل من اليمن والولايات المتحدة.

## مقدمة

يُحاصر اليمن هذه الأيام بمروحة من التحديات التي تُهدد كلاً من استقراره الداخلي والأمن الإقليمي. ولذا، يجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي التحرك الآن، قبل أن تزداد الأوضاع تدهوراً، لمساعدة اليمن على مواجهة هذه التحديات. وفي حين نجا اليمن من أزمات في الماضي، إلا أن تلك الأزمات كانت تميل إلى أن تكون أحداثاً استثنائية، بينما المشكلات العديدة التي يواجهها الآن لم يسبق لها سابق في مداها ونطاقها.

تشمل هذه المشكلات الإرهاب الدولي، والتطرف العنيف، والصراع القبلي والديني، والنزعات الانفصالية، والتهدية عبر الحدود. أما المحاولات لإقامة حكم وطني فعّال، فقد أحبطتها الحدود التي يسهل اختراقها، والسكان المدججون بالسلاح، والغياب التاريخي لسيطرة يُعتد بها للحكومة المركزية. ويشكل اليمن ذو الموقع الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية والصومال، جزءاً من منطقتين مختلفتين لكنهما مترابطتان، هما شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي. وهذه الحقيقة غالباً ما تُحبط التحليلات السياسية: فاليمن مُستبعد من مجلس التعاون الخليجي الثري، لكنه في كثير من الطرق أكثر تكيفاً من جيرانه في شرق إفريقيا. إذ يمر أكثر من 3 ملايين برميل من النفط عبر ساحل البلاد يومياً من خلال المياه الخطرة، حيث شن الإرهابيون الإسلاميون والقراصنة الصوماليون هجمات بحرية ناجحة عدة، ما يُهدد بعرقلة التجارة الدولية وتدفق النفط والغاز الحيوي.

تتقاطع التحديات الاقتصادية والديموغرافية، وتحديات الأمن الداخلي لتهدد استقرار اليمن. وتعد الأزمة الاقتصادية التي تلوح في الأفق في طليعة مشاكل البلد. فالاحتياطي النفطي اليمني ينضب سريعاً، في ظل وجود عدد قليل من الخيارات الممكنة لاقتصاد مستدام في حقبة ما بعد النفط. علاوة على ذلك، يتم حالياً استهلاك الموارد المائية المحدودة في البلد على نحو أسرع كثيراً من تجديدها. وتقرض الزيادة السريعة للسكان الذين يزدادون فقراً وضغوطاً غير مُحتملة على قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية. ويتعرض الأمن الداخلي إلى الخطر من جانب الإرهاب الإسلامي الذي تضخم بسبب عودة ظهور تنظيم القاعدة، والعصيان المسلح في الشمال، وتزايد نشاط الحركة الانفصالية في الجنوب.

إضافة إلى ذلك، يفاقم الفساد وغياب سيطرة الحكومة المركزية في معظم أنحاء البلد هذه التحديات، فضلاً عن التغيير الوشيك في القيادة السياسية. فقد حكم الرئيس علي عبدالله صالح الجمهورية اليمنية منذ توحيد الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب في العام 1990. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية المقبلة العام 2013. ومن غير الواضح ما إذا كان صالح سيتأهل لخوض الانتخابات المقبلة، لما من شأنها أن تكون فترة

ولاية ثالثة، كما ليس له أي خليفة واضح. وستكون حكومة مابعد صالح مُثقلة بشكل خطير بسبب تزواج انخفاض الإيرادات وتضاؤل قدرة الدولة.

يُعد اليمن أفقر بلد في العالم العربي، ومعدل النمو السكاني فيه، الذي يتجاوز 3 في المئة سنوياً، هو من بين أعلى المعدلات في العالم. والحكومة لم تتمكن من تقديم خدمات تعليمية ملائمة أو غيرها من الخدمات العامة للسكان الذين يتزايدون بسرعة، والذين أكثر من ثلثهم تحت سن الـ 24 سنة، وتبلغ نسبة الأمية بينهم أكثر من 50 في المئة. وقد رفع ترنح الاقتصاد، وضعف تأهيل القوة العاملة معدل البطالة إلى 35 في المئة، وهو ما يوازي المعدل الذي وصلت إليه في الولايات المتحدة أيام الكساد الكبير. وقريباً، سوف تحدّ الأوضاع الاقتصادية القاسية في البلاد من قدرة الحكومة على توفير الأموال اللازمة للمحافظة على تماسك البلد. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان إلى 40 مليوناً خلال العقدين المقبلين، وهو الوقت الذي لن يكون اليمن فيه دولة منتجة للنفط، كما أن موارده المائية سوف تتقلص بشدة.

كثيراً ما ناقش المراقبون وضع اليمن باعتباره دولة فاشلة، وهذا لسبب وجيه: فنظراً إلى ضعف سيطرة الحكومة المركزية على البلاد، فهي غالباً ما كانت على حافة الفوضى، إلا أنها تمكّنت دائماً من تمرير الأمور. وقد عجل فشل نظام صالح في دعم قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي تدعو إلى استخدام القوة لإخراج القوات العراقية من الكويت في العام 1990، في التسبب في واحدة من هذه الأزمات. إذ تمّ خفض المعونات الأميركية والغربية والخليجية العربية إلى حد كبير كخطوة انتقامية، وطُرد نحو مليون عامل يمني من المملكة العربية السعودية. كما أن توحيد شمال اليمن وجنوبه في وقت سابق من العام 1990 والحرب الأهلية العام 1994 التي حاول فيها الجنوب الانفصال، فرض تحديات كبيرة على الحكومة المركزية. لكن، خلافاً لهذه التحديات الفردية، فإن المشاكل التي تواجه البلاد اليوم متعددة ومتداخلة، وكل واحدة منها تمثل تهديدات خطيرة لمستقبل اليمن، ومن المحتمل أنها جميعاً ستُضمّر القدرة المحدودة للدولة.

إن أي حدث فردي - أوعلى الأرجح تراكم أسوأ الأحداث التي تتجاوز قدرة الدولة على السيطرة - يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تآكل سلطة الحكومة المركزية في اليمن وإلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي نشوب أزمة إنسانية كبرى، ربما بسبب مجاعة شديدة أو فشل المحاصيل، إلى بروز حالة لاجئين طارئة كبيرة، لن تكون الحكومة قادرة فيها حتى على تقديم خدمات الإغاثة الأولية. كما أن حدوث أزمة في ميزان المدفوعات، لا يعود فيها النظام قادراً على استرضاء المناطق الحضرية التي تحصل على الخدمات الحكومية، سيكون كارثياً. وعدم القدرة على تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة والقوى المهتمة باليمن، في مرحلة مابعد الرئيس صالح، يمكن أن يؤدي إلى حدوث فراغ في السلطة، مع احتمال أن تصبح المناطق المنعزلة أكثر استقلالية

عن الحكومة المركزية في صنعاء.

لكن، وعلى رغم كل ذلك،، يفخر اليمن بكونه مجتمعاً مرناً نسبياً سبق له أن تحمّل كثيراً، بقليل من المساعدة من صنعاء. وفي الواقع، يمكن لتواضع التوقعات في بعض الجوانب، في شأن قدرة الحكومة اليمنية على التعامل مع الأزمات في المستقبل، أن يساعد على التقليل من آثارها المحتملة. فلأن المحافظات الريفية والتقسيمات الإدارية في اليمن، لاتعتمد رهنأ على صنعاء لتأمين السلع والخدمات، فإن ما يحدث على الصعيد الوطني في المستقبل قد لا يحدث فرقاً كبيراً بالنسبة إلى الكثير من السكان.

لكن، إذا ما استمرت سلطة وشرعية الحكومة المركزية في التدهور، فقد يتحوّل اليمن ببطء إلى مناطق ومدن تتمتع باستقلال شبه ذاتي. هذا المسار حدث في بلدان أخرى، مثل الصومال وأفغانستان وكانت له عواقب وخيمة. ثم، من شأن البروز التدريجي لهذه الحالة من شبه انعدام القانون في اليمن توفير فرص للمتطرفين الذين يوجههم تنظيم القاعدة أويلهمهم لإعادة تجميع وتنظيم وتدريب أنفسهم، والشروع في عمليات ضد الأهداف الأميركية والحليفة في جميع أنحاء منطقة الخليج.

لا توجد حلول مثالية لمشاكل اليمن اليوم، ولا يمكن تجنب أي من التحديات الملحة الكثيرة التي يواجهها. لكن، مع ذلك، يمكن اتخاذ خطوات للتخفيف من آثار تلك المشاكل. فالولايات المتحدة لها مصلحة في مساعدة اليمن على التعامل مع مشاكله، نظراً إلى أهمية البلاد الاستراتيجية بالنسبة إلى مصالح الأمن القومي الأميركي وأهداف السياسة الخارجية، لأن تكلفة عدم التحرك ستكون كبيرة للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن المراوحة الآن أن تؤدي إلى خيارات أقل وحتى أسوأ في المستقبل.

## تحديات متشابكة

يكمن مستقبل اليمن عند تقاطع ثلاثة تحديات رئيسة مترابطة: اقتصادية وديموغرافية والأمن الداخلي:

### التحديات الاقتصادية

إن استنفاد الموارد الطبيعية الحيوية، والآثار المترتبة على التباطؤ الاقتصادي العالمي، والفساد والبطالة والتضخم، تشكل أهم خطر اقتصادي على البلاد على المدى الطويل. فاليمن هو أفقر بلد في العالم العربي، وهو يزداد فقراً، بسبب السياسات الحكومية التي يزيد بها تعقيداً ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على استيعاب عدد متزايد من السكان في سوق العمل المحلية.

### نضوب الموارد: النفط

تُعتبر صادرات النفط، التي تؤمّن أكثر من 75 في المئة من العائدات الحكومية، بالغة الأهمية بالنسبة إلى الاقتصاد اليمني. وتعتمد الحكومة على العملة الصعبة التي توفرها مبيعات النفط لتمويل نفقات الدولة. والأهم من ذلك، أنه في ظل غياب مؤسسات الحكم الناضجة والمستقرة، فإن عائدات النفط تساعد على الحفاظ على شبكات رعاية واسعة توازن المصالح المتنافسة بين مختلف القبائل وأصحاب المصلحة الآخرين.

إن التناقص السريع لاحتياطي النفط، إضافة إلى الانخفاض الهائل في أسعار النفط العالمية كان له تأثير شديد على الاقتصاد اليمني. فالإنتاج ينخفض في كلتا المنطقتين اللتين تتركز فيهما احتياطيات النفط اليمني (حوض مأرب في وسط البلاد، وحوض مسيلة في الشرق) حيث تقترب الحقول من نهاية دوراتها المفيدة. وتنقسم احتياطيات النفط في اليمن إلى 97 منصّة تنقيب وإنتاج برية وبحرية، منها اثنتا عشرة منصّة منتجة فقط. أهم هذه المنصات مأرب (منصّة 18)، ومسيلة (منصّة 14)، وشرق شبوة (منصّة 10)، وجنّة (منصّة 5)، وغرب إباد (منصّة 4). وقدّرت شركة بريتيش بتروليوم أن احتياطيات اليمن المؤكدة من النفط تبلغ 2.8 بليون برميل (تقول الحكومة اليمنية إن هذا الرقم يقلّ بشكل كبير من الاحتياطيات، لكن تبقى ادعاءات صنعاء بلا دليل).

انخفضت صادرات النفط في اليمن بشكل حاد في السنوات الأخيرة، من أكثر من 450 ألف برميل يومياً وقت الذروة في العام 2003، إلى حوالي 280 ألف برميل يومياً في كانون الثاني/يناير 2009، وفقاً لما يقوله أمير سالم العيدروس، وزير النفط والمعادن. ومالم يتم العثور على أي اكتشافات جديدة، فإن خبراء الطاقة يقدّرون أن تتوقف صادرات اليمن من النفط في غضون عشر سنوات. ويؤكّد البنك الدولي أنه بحلول العام 2017، لن تكسب حكومة اليمن أي دخل من النفط. وهناك تقديرات أخرى بأن الاحتياطيات النفطية المؤكدة ستستنفد في غضون خمس سنوات فقط. وقد أخفى الارتفاع الأخير في الأسعار المدى الحقيقي لانخفاض إنتاج النفط، ما أتاح لليمن جني المزيد من المال على الرغم من بيع كميات أقل من النفط الخام. وبما أن الأسعار العالمية قد انخفضت من الرقم القياسي الذي سجّله في صيف العام 2008، فقد تعرّضت البلاد إلى ضربة مضاعفة، لجهة إيرادات الوحدة وإجمالي الوحدات المباعة. وبينما يُعتبر انخفاض الاحتياطيات مسؤولاً عن هبوط الإنتاج، فقد أدى ضعف الصيانة والقدرة المحدودة لقطاع النفط في اليمن إلى تفاقم المشكلة.

حدّدت وزارة النفط والمعادن العديد من العوائق التي تحول دون زيادة الإنتاج، بما في ذلك غياب خطة استراتيجية طويلة الأجل لقطاع الطاقة، وعدم تنظيم وتحديث اتفاقيات اقتسام الإنتاج. وتوجد حالياً ثلاث اتفاقيات منفصلة: واحدة للنفط وأخرى للغاز وثالثة للثلاثين معاً. ونتيجة لذلك، لا يوجد حافز لشركات النفط العالمية لتطوير الموارد غير المشمولة في إطار اتفاقية لتقاسم الإنتاج. فأى غاز

يتم العثور عليه خلال عمليات التنقيب عن النفط، على سبيل المثال، لا يتم تطويره لأنه لم يكن ضمن ماتمّ الترخيص للشركة العاملة لاستخراجه. علاوة على ذلك، يتعيّن عرض كل اتفاقية لتقاسم الإنتاج على البرلمان للموافقة عليها قبل بدء الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى شهور طويلة من التأخير في بعض الحالات. ولعالجة هذا الأمر، تسعى الوزارة إلى أن تكون لها سلطة إبرام الاتفاقيات المقبلة والتصديق عليها. وإلى جانب ذلك، تريد الوزارة إجراء المزيد من الدراسات الجيولوجية، من خلال استخدام تقنيات التصوير الاهتزازي المتطورة والمكلفة، للكشف عن مخزونات النفط والغاز. لكن، مع ذلك، ليس من الواضح أن من شأن أكثر التحاليل تطوراً اكتشاف مزيد من النفط. وفي كل الأحوال، فإن صعوبة الظروف المادية والأمنية من شأنها أن تعقد عمليات استخراج جديدة.

نتيجة لانخفاض عائدات الصادرات النفطية، قلّصت الحكومة اليمنية بدرجة كبيرة التوقعات حول الدخل. فخلال شهر تموز/ يوليو 2008، سجّل النفط الخام سعراً قياسيماً وصل إلى 147 دولاراً للبرميل الواحد؛ وخلال الربع الأول من العام 2009، بلغ متوسط سعر البرميل الواحد 43 دولاراً، وفقاً للبنك المركزي اليمني. وأشارت تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى أن متوسط سعر برميل النفط سيصل إلى 55 دولاراً في النصف الثاني من العام.

وما يزيد من تعقيد الميزانية الوطنية، والمعتمدة على عائدات النفط، هو أن العادة جرت بشكل تقليدي على اعتبار الجزء الأكبر من الميزانية، بما في ذلك الإعانات الحكومية والمرتبّات والمعاشات التقاعدية، خطأً أحمر سياسياً. واعترافاً منها بالنقص الشديد في الميزانية، قيل إن وزارة المالية أمرت في بداية العام 2009 بتخفيضات في الميزانية بنسبة 50 في المئة في كل جهاز الحكومة؛ لكن، مع ذلك، ووفقاً لوحدة الاستخبارات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit)، تمّ تنفيذ خفض بواقع 4 في المئة فقط. علاوة على ذلك، فإن هذه التخفيضات لم تُطبّق على نحو شامل في كل الحكومة؛ حيث لن تتأثر وزارتا الدفاع والداخلية، من بين وزارات أخرى. وبالفعل، فإن الضائقة المالية شديدة أكثر مما كان متوقعاً. فالبيانات الصادرة عن البنك المركزي اليمني تشير إلى أن العائدات من صادرات النفط بلغت مستوى قياسيماً في انخفاضه في الربع الأول من العام 2009، مع تراجع نسبته 75 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2008.

من الواضح أن الموارد النفطية في اليمن تنفذ، كما أن إيجاد مصادر جديدة للاحتياطيات النفطية ليس حلاً عملياً أو محتملاً. وفي غضون ذلك، لم تنجح محاولات خفض الميزانية. من المحتمّ أن البلد يستعد لمرحلة اقتصاد ما بعد النفط.

### نضوب الموارد: المياه

فيما يُعتبر تضاؤل احتياطيات النفط في اليمن مصدر قلق رئيسياً، فإن النضوب السريع لإمدادات

المياه في نهاية المطاف أكثر مدعاة للقلق. فالتقص في إمدادات المياه حاد في جميع أنحاء البلاد، وقد تصبح صنعاء، التي ينمو سكانها بمعدل 7 في المئة سنوياً نتيجة لزيادة التحضر، أول عاصمة في العالم تنفذ فيها المياه. هذه الأزمة ناجمة عن عوامل عدة، بما فيها ارتفاع الاستهلاك المحلي، وسوء إدارة المياه، والفساد، وعدم وجود سيطرة على الموارد، والإسراف في تقنيات الري. فحتى قبل خمس سنوات خلت، لم يكن هناك وزارة للمياه والبيئة، واليوم، لاتزال الرقابة القانونية محدودة. ووفقاً لتقرير صدر العام 2009 عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، يُعتبر اليمن من بين أكثر دول العالم التي تعاني من ندرة المياه، ولديه واحد من أدنى معدلات نصيب الفرد من توافر المياه العذبة. وبسبب عدم وجود أي رقابة قانونية جدية قابلة للتنفيذ، يتم استخراج المياه من طبقات المياه الجوفية بأسرع مما يجري تجديدها. ففي العام 1998، انهار حوض المياه في تعز، وهي من أكبر المدن. وتقدّر معدلات استخراج المياه في صنعاء حالياً بنحو أربعة أضعاف معدلات تجديدها، والحوض هناك وفي عمران على وشك الانهيار، ويُقدّر أن ينهار حوض صعدة بعد ذلك بفترة وجيزة. ووفقاً لأحد التحليلات الحديثة، فإن تسع عشرة من طبقات المياه الجوفية الإحدى والعشرين في البلاد لا يتم تجديدها. <sup>(1)</sup> وفي بعض الحالات، يجري الآن استخراج المياه الأحفورية غير المتجددة. في السنوات القليلة الماضية، انخفض منسوب المياه الجوفية في اليمن حوالي مترين، أو 6.6 أقدام، في السنة، مادفع إلى حفر الآبار بشكل أعمق. وهذا يؤثر على جودة المياه، حيث لاحظت مؤسسة الأبحاث البريطانية تشاتام هاوس في تحليل رزين، أن جودتها تتدهور بسبب زيادة تركيز المعادن. <sup>(2)</sup> وغالباً ما يتطلب انخفاض منسوب المياه الجوفية استخدام آلات الحفر الخاصة بالنفط. وفي حين أن هناك الآن نظاماً قانونياً قائماً لضمان الاستخدام العادل والمنصف للمياه السطحية، لا يوجد مثل هذا النظام القانوني للمياه الجوفية. ونتيجة لذلك، فإن أي شخص يريد الحصول على المياه (ويستطيع تحمّل كلفة ذلك)، يحفر بئراً ويستخرج ما أمكنه من المياه. وقد قدّر عبد الرحمن الإرياني، وزير المياه والبيئة، أن نسبة 99 في المئة من عمليات استخراج المياه غير مرخصة. لا يخضع استيراد منصات الحفر إلى أي رسوم جمركية أو ترخيص أو ضرائب. ويُقدّر المسؤولون في وزارة المياه والبيئة أنه اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2009، كان هناك أكثر من 800 منصة حفر خاصة تعمل في البلاد. وفي المقابل، لا يوجد سوى ثلاث منصات في الأردن. ولا يزيد عددها في الهند، التي يفوق عدد سكانها بأكثر من 50 ضعفاً عدد سكان اليمن، عن 100 منصة. وفي محاولة لمعالجة أزمة المياه في البلاد، سعت الحكومة المركزية إلى جعل خدمات المياه والصرف الصحي لامركزية، بحيث جعلت المحافظات مسؤولة عن نفسها بشكل أساسي. هذا الجهد مناسب في إطار استراتيجية حكومية أكبر لنقل السيطرة إلى المحافظات المحلية، وللالتفاف على حقيقة أن الكثير من أراضي اليمن تقع خارج سيطرة الحكومة المركزية. ووفقاً للإرياني، فقد تم إنشاء خمس عشرة شركة مياه محلية لإدارة الموارد المحلية. وقد غطى هذا المشروع معظم المدن الرئيسية في البلاد،

بما فيها إب وتعز والحديدة وعدن والمكلا وعمران وذمار ومدينة صنعاء (إدارياً العاصمة متباينة عن المحافظة المحيطة بها والمعروفة أيضاً باسم صنعاء). وهذا أمر مهم لأن معظم دعم الحكومة المركزية يأتي من هذه المناطق الحضرية. وبحسب كثير من المراقبين، فإن نظام الرئيس علي صالح يعطي أولوية لتقديم الخدمات إلى المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والمحافظات. وقد أثار الفشل في إنشاء شركات المياه المحلية في محافظات عدة لم تحظ تاريخياً بدعم كبير على صعيد الخدمات الاجتماعية أو من الحكومة المركزية، وحيث تمارَس السيطرة إلى حد كبير من قِبَل السلطات القبلية، الخوف من أن تنظيم القاعدة الذي عاد إلى الظهور، قد يبحث عن ملاذ فيها. لم يتم إلى الآن إنشاء شركات مياه محلية في محافظات مأرب والجوف وشبوة وصنعاء ومهره ومحويت. وقد قالت وزارة المياه والبيئة أيضاً إنها في طور تأسيس شركة مياه محلية في شمال محافظة صعدة، في الظاهر، كوسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار وسط صراع أهلي مستمر. ومع ذلك لم تفعل الحكومة المركزية شيئاً يذكر على صعيد أعمال إعادة الإعمار وتقديم الخدمات الاجتماعية هناك، وليس واضحاً كيف يمكن لشركة محلية للمياه أن تنشأ فيما يشن الجيش حملة عسكرية ضارية ضد حركة تمرد تزداد قوة.

في نقطة يتيمة مضيئة على جبهة الماء، تم اكتشاف حوض للمياه الجوفية بالقرب من المكلا في منتصف العام 2009. وتشير التقديرات إلى أنه يمكن أن يمد المنطقة بالمياه لسنوات عدة. ويشير المسؤولون اليمنيون إلى أنه تم العثور على المياه على أعماق تزيد عن 200 متر، أو 656 قدماً، ما يدل على تزايد صعوبة مهمة العثور على المياه العذبة. ومن المرجح أن تذهب الكثير من المياه إلى القطاع الزراعي، الذي يُعدّ أكبر مستهلك في البلاد. كما ينصح المسؤولون بوجود حماية الاكتشافات المائية الجديدة من التلوث من المياه المالحة ومياه الصرف الصحي والإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات.

### تأثير القات

يتم تخصيص كميات كبيرة من استهلاك المياه في اليمن لري القات، وهو من النباتات شبه المخدرة ويمضغه ما يُقدَّر بنحو 75 في المئة من الرجال في اليمن. والحال أن كل الفعاليات الاجتماعية في اليمن تقريباً، من الأعمال التجارية إلى الحكومة، تدور حول جلسات مضغ القات التي تتم يومياً بعد الظهر. وفي حين يصعب الحصول على أرقام دقيقة، فإن غالبية الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن مخصصة لزراعة القات.

القات نبات شديد التحمل ينمو في المناطق التي لا تنمو فيها محاصيل أخرى مثل البن. ويفضّله المزارعون لقدرته على توفير السيولة النقدية السريعة، وعندما يكونون في حاجة إلى الدخل، يعمد المزارعون ببساطة إلى فتح الحنفيات لري الحقول. وبعد أسابيع فقط من الري، يمكن حصاد أوراق

القات على مدار السنة تقريباً بهدف بيعها في اليوم نفسه. وعلاوة على ذلك، القات أكثر ربحية من زراعة المحاصيل الأخرى، مثل العنب أو البطاطا.

ولأن القات يصبح أوفر إنتاجاً عندما يُعطى المزيد من المياه، فإنه لا توجد حوافز للاقتصاد في المياه في عمليات الري. ولذا، يفرط المزارعون في كثير من الأحيان في ري حقولهم من دون النظر إلى التأثيرات البيئية اللاحقة، بما فيها تدهور التربة الناجم عن استنفاد المواد المغذية للتربة. ويمتثل وقود الديزل اللازم لتشغيل مضخات المياه الجوفية أكبر إنفاق بالنسبة إلى مزارعي القات لاستخراج المياه الجوفية لري حقولهم. وفي مثال على التحديات المترابطة التي يواجهها اليمن، تحصل زراعة القات بالتالي على فوائد غير مباشرة من دعم الحكومة لوقود الديزل.

على الرغم من كل المشاكل المرتبطة به، أظهرت البحوث أن ثمة أيضاً بعض الجوانب المفيدة لزراعة القات، من خلال زيادة توفير الخدمات المحلية وخلق فرص العمل لأبناء المناطق الريفية في اليمن، الذين يأتون من أجزاء أخرى من البلاد. وفي تقييم للقات في اليمن، أشار البنك الدولي إلى أن تجارة القات تسهّل عمليات نقل الأموال المنتظمة من المدن إلى المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، تبقى الغالبية العظمى من الدخل الناتج من مبيعات القات في المنطقة المحلية، ويساعد العمل في زراعة القات على الحد من التوسّع الحضري. ومع ذلك، فقد تم تحديد عادة مضغ القات في اليمن على أنها من أهم الأسباب الرئيسة للفقر في البلاد، حيث تقلص الإنتاجية، وتستنزف الموارد النادرة، وتستهلك حصة متزايدة من ميزانيات الأسر.(3)

وفي الواقع، تُخصّص الكثير من الأراضي لزراعة القات، التي تشكّل جزءاً كبيراً من الاقتصاد اليمني، إلى درجة أن قدرة البلد على زراعة غذائه انخفضت بحيث أصبح الآن دولة مستوردة للغذاء. والأسوأ من ذلك أن أكثر من 5 ملايين يمني يعانون من الجوع كل يوم، وفقاً لما ذكرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ ويُعتبر معدّل سوء تغذية الأطفال في البلاد من بين أعلى المعدلات في العالم. وقد لاحظ برنامج الغذاء العالمي في العام الماضي أن نسبة 97 في المئة من الأسر اليمنية التي شملتها دراسة استقصائية ليس لديها ما يكفي من المال لدفع تكاليف الغذاء والضروريات الأخرى، ما أدى إلى تخلي أفراد الأسرة عن الوجبات، والحد من استهلاك البروتين، والبحث عن فرص عمل ثانية، وبيع ممتلكاتهم الشخصية في محاولة لمواجهة الموقف. وفي أيار/مايو 2009، قال البرنامج التابع للأمم المتحدة إن الكثير من اليمنيين تحولوا إلى تناول وجبة واحدة فقط في اليوم. وبعد شهرين، أطلق البرنامج دعوة ملحّة إلى الجهات المانحة لتقديم معونة غذائية للفئات المعرّضة إلى الخطر، وخصوصاً النساء والأطفال.

### الصعوبات الاقتصادية الأوسع

يعاني اليمن من آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي، والفساد المستوطن والتضخم. وتقرض كلٌّ من

هذه المشاكل صعوبات، لكنها معاً توفرّ لمحة عن اقتصاد يعاني من أزمة. لقد كان للانكماش في الاقتصاد العالمي تأثير خطير على اليمن. إذ هو تضرر بشدة جراء الانخفاض في الإيرادات، والهبوط الكبير في أسعار النفط الخام العالمية. كما أدى الركود العالمي وتباطؤ الاقتصاد في منطقة الخليج إلى انخفاض حوالات اليمينيين العاملين في الخارج بصورة خطيرة. هذا إضافة إلى تراجع الاستثمار الأجنبي، خاصة من دول الخليج. كان للفساد تأثيره هو الآخر. ففي السنوات القليلة الماضية، اتخذ اليمن خطوات للحد من الفساد، وسن قوانين خاصة بعمليات غسيل الأموال والشفافية المالية ومكافحة الفساد. ويحظى الجهاز المركزي للرقابة والتدقيق في اليمن بالاعتراف بوصفه هيئة تزداد كفاءة، كما أن إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد يمثل خطوة إيجابية، على الرغم من أن تأثير الهيئة سيكون محدوداً إلى أن يتم منحها صلاحيات تنفيذية.

لكن، على الرغم من هذه الجهود، لا يزال الفساد يمثل مشكلة خطيرة ومستمرة، وهناك حاجة لإجراء مقاضاة قانونية عادلة وشفافة. وقد ادعى ديوان المحاسبة أن ما يقرب من 30 في المئة من عائدات الحكومة لا يتم إيداعها أبداً في حسابات الحكومة. علاوة على ذلك، أشارت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، في تقريرها للعام 2006 «تقييم الفساد في اليمن»، إلى أن الفساد في اليمن هو نتيجة لضعف المؤسسات الحكومية. وحددت أربعة مصادر رئيسة للفساد هي عملية وضع الميزانية الوطنية، ونظام المشتريات، والنظام العسكري - التجاري، وجهاز حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم. ولاتزال المزاем عن وجود تجارة نشطة بالمنتجات النفطية المكررة في السوق السوداء، وكذلك عمليات التهريب المتساهل بها رسمياً، قائمة.

عانى الاقتصاد اليمني من وتائر تضخم عالية طيلة السنوات العديدة الماضية. وقد أسهم الانخفاض الدوري، والذي كان مؤقتاً في الغالب، في إجراءات الدعم الحكومية في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، إذ بلغ معدّل التضخم 20 في المئة العام الماضي. صحيح أنه تم خفضه أخيراً إلى نحو 12 في المئة، لكن من المتوقع أن يرتفع مرة أخرى بسبب ارتفاع دوري متوقّع في أسعار الواردات في السنوات الثلاث المقبلة.

## التحديات الديموغرافية

ثاني أهم مروحة من التحديات التي تواجه اليمن تكمن في الديموغرافيا. فعلى الرغم من أن معدّل النمو السكاني انخفض قليلاً في السنوات الأخيرة، إلا أنه من بين أعلى المعدلات في العالم حيث يزيد قليلاً عن 3.4 في المئة سنوياً. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ثلثي السكان هم دون سن الـ 24 عاماً. ويتوقّع محللون غربيون ويمنيون على حد سواء، أن يتضاعف عدد السكان في اليمن في العقدين المقبلين، ليصل إلى أكثر من 40 مليون نسمة. الفقر في اليمن حاد، حيث يبلغ نصيب الفرد

من الدخل السنوي أقل من 900 دولار، ونحو نصف عدد السكان يكسبون أقل من دولارين يومياً. ويشكّل معدّل وفيات الأطفال مصدر قلق كبيراً، وذلك ناجم جزئياً عن الرعاية المحدودة للغاية قبل الولادة وبعدها. صحيح أن البرامج الصغيرة التي وضعتها الجهات الأوروبية المانحة حققت بعض النجاح في مكافحة هذه المشكلة، إلا أن الأطفال اليمنيين لازالوا يموتون بسبب أمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها.

هذه التحديات الديموغرافية تفاقمها وعورة التضاريس والتشتت الجغرافي للسكان. إذ ينتشر سكان اليمن البالغ عددهم 23 مليون نسمة في حوالي 135 ألفاً من القرى والمستوطنات. الكثير من القرى اليمنية نائية وتنتشر عبر المنحدرات الجبلية والأودية الصحراوية، فيما يعيش أقل من ثلث السكان في المناطق الحضرية. وبالتالي لم تتمكن الحكومة المركزية من بسط وجود حكومي أو تقديم أكثر من خدمات اجتماعية أساسية لمثل هؤلاء السكان الذين ينتشرون على نطاق واسع. ونتيجة لذلك، تضطر العديد من المستوطنات لأن تكتفي ذاتياً إلى حد كبير، وتؤسس مراكز الرعاية الصحية والمدارس والخدمات الاجتماعية الأخرى الخاصة بها. وفي المستقبل، فإن قدرة الحكومة المركزية على ممارسة سيطرتها بصورة فعّالة في جميع أنحاء البلاد، وتوفير الخدمات الأساسية، ستكون موضع شك خطير، على رغم أنها تكافح من أجل القيام بذلك الآن.

### التعليم

تفاقم مشكلة عدم كفاية نظام التعليم التحديات الديموغرافية. إذ تصل نسبة من يعرفون القراءة والكتابة إلى حوالي 50 في المئة، فيما تقترب نسبة الأمية بين الإناث من 70 في المئة. وتعاني المرأة من صعوبة غير متكافئة في الحصول على التعليم، حيث تنخفض معدلات الالتحاق بالمدارس إلى النصف من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية.

ووفقاً لما يقوله وزير التربية والتعليم عبد السلام الجوفي، فإن واحدة من أكبر المشاكل التي يواجهها اليمن تتمثل في العدد غير الكافي من المدرسين المؤهلين. وعند توحيد البلاد في العام 1990، كان أكثر من نصف المدرسين في البلاد في عداد غير الأكفاء. ولعدد من السنوات بعد التوحيد، تنازلت الحكومة عملياً عن السيطرة على نظام التعليم للمتديّنين المحافظين. ومنذ ذلك الحين، تسعى الحكومة إلى استعادة السيطرة على النظام التعليمي وإدخال إصلاحات متواضعة. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2009، كان هناك 42 برنامجاً لإعادة تدريب أكثر من 90 ألف مدرس. بيد أن النمو السكاني منذ العام 1990 زاد من الضغط على النظام التعليمي، وهناك الآن حوالي 16 ألف مدرسة لـ135 ألف قرية ومستوطنة.

في سياق الجهود الرامية إلى تحسين نظام التعليم، حاولت الحكومة تعزيز مدارس الدولة، والمدارس الإسلامية المستقلة، ونظام المدارس الاشتراكي القديم في اليمن الجنوبي السابق. ثم في خطوة أخرى، تم توحيد المناهج الدراسية لتعزيز تدريس مجموعة من المواد الأساسية. وفي أيار/

مايو 2009، ذكرت صحيفة يمن أوبزيرفر أنه ستجري مراجعة مشتركة بين وزارات التربية والتعليم والأوقاف والشؤون الإسلامية لتقييم المناهج المستخدمة في المدارس الدينية في البلاد التي يقدر عددها بـ4500 مدرسة، والتي تخضع جميعاً، ظاهرياً إلى شكل من الإشراف الحكومي. لكن تفاصيل هذا الإشراف لاتزال غير متوفرة. وبالمثل، فإن مناقشة السياسة في الفصول الدراسية ممنوعة رسمياً من قِبَل الوزارة، ويُتوقع من مدراء المدارس أن يرصدوا مثل هذه الأنشطة ويؤخّوا المدرسين الذين لا يمثلون لقرار المنع. بيد أنه ثبت أيضاً أنه من الصعب تنفيذ هذه العملية، وليس من الواضح ما التدابير المتاحة لأزمة المدرسين المثيرين للمشاكل.

يُعتبر التعليم الديني غير المنظم مشكلة متكررة في اليمن. ووفقاً لما ذكره الجوفي، قامت الحكومة بإغلاق جميع «المعاهد العلمية»، التي تشكل نظام تعليم إسلامياً «موازياً ومنفصلاً»، والتي يتموّل معظمها من المملكة العربية السعودية، وتركّز على التعليم الديني وتعليم اللغة العربية<sup>(4)</sup>، هذا على رغم أن العديد من المحللين الغربيين يشككون في ذلك. وكجزء من جهد لإعادة تأكيد سلطة الوزارة، فإن المبنى الذي كان يضم في السابق معهد صنعاء، وكان سابقاً أكبر معهد غير حكومي في البلاد، هو الآن مقر وزارة التربية والتعليم. ومع ذلك، لا يزال المدرسين الذين كانوا يعملون في المعاهد العلمية موجودين في اليمن، ولا يزال الكثير منهم يمارسون التدريس.

تتفّذ الحكومة اليمنية خطة مدتها خمسة عشر عاماً لمعالجة أوجه القصور في نظام التعليم. وتشمل الأولويات الحالية الرامية إلى تحسين النوعية العامة، توحيد المناهج الدراسية، وزيادة فرص حصول الفتيات على التعليم. وعلى الرغم من قلة الموارد، فإن لدى وزارة التربية والتعليم أهدافاً إضافية لإجراء عمليات دمج ومواءمة لنظام التعليم الوطني في هيئة واحدة متماسكة، وزيادة الرقابة في كل المدارس، وتنفيذ نظام اختبار وطني. وفي كل هذه البرامج، تسعى الوزارة أيضاً إلى إعادة صياغة العملية التعليمية بعيداً عن نموذج الاستظهار التقليدي في اليمن.

### العمالة

يدخل سوق العمل أكثر من 25 ألف شخص كل عام، وهذا الرقم أخذ في الازدياد مع الارتفاع السريع في عدد السكان في اليمن. ونظراً إلى ضعف الاقتصاد والافتقار إلى التنمية، يصل معدّل البطالة، وفقاً إلى تقديرات محافظة، إلى 35 في المئة. ويعترف مسؤولون يمنيون بأن الحكومة المركزية غير قادرة على توظيف جميع الباحثين عن فرص عمل، كما أن القطاع الخاص غير قادر على كبح الركود. ويشير علي محمد العنسي، مدير مكتب الرئاسة ورئيس مكتب الأمن القومي، إلى أن الشباب العاطلين عن العمل يتعرّضون إلى الاستغلال من قِبَل العناصر المتطرفة، بما فيهم تنظيم القاعدة والمتمردين الحوثيين. وتتعرف الحكومة بأن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلاد تساهم في تفاقم مشاكلها الأمنية، كما يعترف بعض المسؤولين بأن خطط الحكومة لمعالجة هذه

المسائل ليست كافية.

مع تضاعف عدد سكان اليمن بحلول العام 2030، فإنه لن يكون في المستطاع استيعاب الزيادة في سوق العمل المحلية وحولها. فسيحتاج اليمن إلى تصدير العمالة إلى دول الخليج الغنية. إذ تسهم حوالات العمالة بالفعل بما يقرب من بليون دولار في الاقتصاد في كل عام. ويعيل العامل اليمني المغترب ما يصل إلى سبعة أشخاص في الوطن. ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى لم تعد مهتمة كثيراً باستيراد العمال اليمنيين غير المهرة، وليس من المرجح أن يحل العمال اليمنيون محل رعايا الدول الثالثة الأخرى العاملين في الخليج. ولكي يكون قادراً على المنافسة، يحتاج اليمن إلى تصدير عمال شبه مهرة ومدربين ومعتمدين في مجالات متخصصة. ولتحقيق هذه الغاية، أطلق العديد من دول المنطقة برامج التدريب، وفي تموز/يوليو 2009، أعلنت المملكة العربية السعودية عزمها تمويل 69 معهداً للتدريب الفني في اليمن.

## تحديات الأمن الداخلي

الأمن الداخلي هو المجموعة الرئيسية الثالثة من التحديات التي تواجه اليمن. وتمثل الهموم المتعلقة بمكافحة الإرهاب والأمن أكبر المخاوف المباشرة للولايات المتحدة والمسؤولين الغربيين، وفي الواقع، فإنه من دون الخوف من الإرهاب، كان من المشكوك فيه أن تثير التطورات في اليمن الكثير من الشعور بالخطر في دوائر السياسة الغربية. أما التهديدات الرئيسية للأمن الداخلي، فهي الإرهاب الإسلامي العنيف، والصراع الدائر في محافظة صعدة الشمالية؛ والحركة الانفصالية الجنوبية، والقرصنة وأمن الحدود. ويلتئم شمل كل هذه القضايا حول الخوف الأكبر من أن تنظيم القاعدة الذي عاود الظهور، سوف يستغل ضعف الحكومة المركزية ويتوحد في المساحات التي تضعف فيها قبضة الحكم في اليمن لزعة استقرار المنطقة، وشن هجمات ضد أهداف أميركية وغربية أخرى في جميع أنحاء الخليج.

## التطرف الإسلامي

التطرف الإسلامي في اليمن هو نتيجة مجموعة طويلة ومُعقدة من التطورات. فهناك عدد كبير من اليمنيين الذين شاركوا في الجهاد ضد السوفييت في أفغانستان خلال ثمانينيات القرن الماضي. وبعد انتهاء الاحتلال السوفييتي، شجعت الحكومة اليمنية مواطنيها على العودة، وسمحت أيضاً لقدامى المحاربين الأجانب بالاستقرار في اليمن. كما عمد النظام إلى استقطاب الكثير من الأفغان العرب ودمجهم في الأجهزة الأمنية المختلفة للدولة. وقد شملت عملية الاستقطاب هذه أيضاً أفراداً احتجزتهم الحكومة اليمنية بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر الإرهابية. ومنذ العام 1993، أشارت وزارة الخارجية الأميركية، في تقرير للمخابرات رفعت عنه السرية، أن اليمن أصبح محطة هامة

بالنسبة إلى كثير من المقاتلين الذين يغادرون أفغانستان؛ وأن الحكومة اليمنية كانت إما غير راغبة أو غير قادرة على الحد من أنشطتهم. واستغل النظام الإسلام السياسي والناشطين الإسلاميين طيلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي لقمع المعارضة الداخلية، وخلال الحرب الأهلية في العام 1994 قاتل الإسلاميون ضد القوات الجنوبية. وفي الآونة الأخيرة، ترددت ادعاءات مماثلة بأن المقاتلين الإسلاميين حاربوا لصالح الحكومة في صعدة وضد الانفصاليين الجنوبيين. لكن، وعلى الرغم من أن الإسلاميين من مختلف المشارب ربما قاتلوا بالفعل في أي من الميدانين المذكورين، إلا أنه لا يوجد أي دليل على أن عناصر القاعدة حاربوا لصالح الحكومة.

بعد هجمات إرهابية عدة خطيرة في أوائل العقد الحالي، مثل تفجير المدمرة كول وناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ، شهد اليمن فترة قصيرة من الهدوء. ويعتقد المحللون الآن أن هذا كان نتيجة «هدنة» قصيرة الأجل بين الحكومة والمتطرفين وتعزيز التعاون اليمني - الأميركي لمكافحة الإرهاب. لكن، بعد سنوات عدة، أدى انقسام الأجيال الشابة من المتطرفين، الذين كان تطرفهم، في جزء منه، ناجماً عن حركة الإحياء الإسلامي السنّية العالمية والغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، إلى ظهور مجموعة ليست مهتمة بالتفاوض مع ما اعتبرتها حكومة غير شرعية وغير إسلامية. كما أن عمليات هروب عديدة من السجون لعناصر خطيرة وتتمتع بالخبرة، أدت إلى تنشيط هذا الفصيل الشاب، الذي شن حملة جديدة من الهجمات العنيفة ضد المنشآت النفطية، والمقيمين والسياح الأجانب، والأهداف الأمنية الحكومية. في أيلول/سبتمبر 2006، وقع تفجيران شبه متزامنين بالسيارات المملوغة على المنشآت النفطية. ومنذ ذلك الحين وقعت على نحو مطّرد هجمات ضد أهداف للطاقة، بما فيها تفجير أنابيب النفط وعمليات إطلاق نار على العاملين في حقول النفط. (لم يتم تنفيذ كل الهجمات من قبَل تنظيم القاعدة، حيث يصعب تحديد المسؤولية عن بعض الهجمات في اليمن. أنظر الملحق للإطلاع على قائمة الهجمات في الآونة الأخيرة). وقد قُتل سياح في أعمال تفجير وإطلاق نار في العام 2007 في مأرب وفي حضرموت في عامي 2008 و2009. واعتباراً من شهر آذار/مارس 2008، انتقل العنف إلى العاصمة، مع سلسلة من الهجمات غير المباشرة بقذائف المورتر وإطلاق النيران على السفارة الأميركية، والمرافق الحكومية اليمنية، ومجمّع سكني غربي. كما تعرّضت مكاتب شركة نפט كندية إلى القصف، ثم تعرّضت السفارة الأميركية إلى هجوم جديد في أيلول/سبتمبر 2008، على يد عدد من السيارات المملوغة والمسلحين.

ثمة دلائل متزايدة على أن تنظيم القاعدة يعيد تجميع صفوفه في اليمن، ويحضّر لضرب أهداف غربية وغيرها. وقد دفعت تدابير مكافحة الإرهاب في الآونة الأخيرة في المملكة العربية السعودية المتطرفين إلى البحث عن ملاذ في مكان آخر، فلاحظ المحللون تدفقاً مستمراً للمتطرفين إلى مناطق جديدة في اليمن حيث سلطة الحكم ضعيفة. وفي ربيع العام 2008، تم تشجيع عناصر القاعدة في المملكة العربية السعودية من قبَل قادتهم المحليين على الفرار إلى اليمن، وبحلول كانون الثاني/يناير

2009، تم دمج الفرعين السعودي واليمني لتنظيم القاعدة. وأظهر شريط فيديو يعلن إنشاء تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية سعوديين اثنين كان أفرج عنهما من مركز الاعتقال العسكري الأميركي في خليج غوانتانامو بكوبا، وتوليا مناصب قيادية في المنظمة التي شكّلت حديثاً. في أعقاب هذه الأنباء، نشرت السلطات السعودية قائمة بأسماء 85 من المطلوبين المشتبه بتورطهم في الإرهاب. ويُعتقد أن 26 منهم موجودون في اليمن، بمن فيهم مجموعه من أحد عشر سعودياً كانوا محتجزين في غوانتانامو.<sup>(5)</sup>

كان ظهور جماعة القاعدة الإقليمية بمثابة تدهور كبير للأمن في اليمن. وثمة مخاوف من احتمال أن تستخدم القاعدة اليمن الآن كمنطلق في شبه الجزيرة العربية لشن هجمات في الخليج والقرن الإفريقي. طيلة السنوات القليلة الماضية، كانت ثمة تقارير عن مقتل أو اعتقال مواطنين سعوديين من قِبَل قوات الأمن في اليمن. وفي نيسان/أبريل 2009، أعلنت السلطات السعودية القبض على أحد عشر من المقاتلين عبروا الحدود إلى داخل المملكة العربية السعودية من اليمن. وزُعم أن المجموعة تمتلك مكونات لأكثر من 30 سترة انتحارية، فكانت هذه أول إشارة ملموسة إلى أن عدم الاستقرار اليمني يهدد الأمن السعودي.

في شباط/فبراير 2009، سلط دينيس بلير، مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية، الضوء على خطر عودة تنظيم القاعدة في اليمن، خلال شهادته أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي. ففى تقريره السنوي لتقييم التهديدات، أشار بلير إلى أن اليمن «يعاود الظهور باعتباره ساحة معركة جهادية وقاعدة إقليمية محتملة لعمليات تنظيم القاعدة للتخطيط لهجمات في الداخل والخارج، وتدريب الإرهابيين، وتسهيل حركة عناصره». وكرر الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القيادة المركزية الأميركية، هذا التحذير في نيسان/أبريل 2009، معلناً أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب أن «اليمن يشدّ عن جيرانه في شبه الجزيرة، إذ أن عدم قدرة الحكومة اليمنية على تأمين وممارسة الرقابة على جميع أراضيها يوفّر للجماعات الإرهابية والمتمردة في المنطقة، ولاسيما تنظيم القاعدة، ملاذاً آمناً لتخطيط وتنظيم ودعم عمليات إرهابية». وهكذا، يصبح ظهور القاعدة في اليمن حقيقة واقعة على نحو متزايد.

مع ذلك، ووفقاً لمعظم التقارير، يبدو أن الإرهاب الموجّه أو المستوحى من تنظيم القاعدة ليس مصدر القلق الأول للحكومة اليمنية. فبالنسبة إلى الحكومة المركزية، تمثّل الحرب الأهلية في صعدة، والحركة الانفصالية في الجنوب تهديدات لبقاء الدولة نفسها. بالطبع، ليس ثمة خلاف على أن الحكومة اليمنية ومصالحها كانت مستهدفة من قِبَل تنظيم القاعدة. وفي مناقشات مع الأجانب، غالباً ما يشير كبار المسؤولين اليمنيين إلى أن بلدهم يكافح الإرهاب. بيد أن المسؤولين الأميركيين يعبرون عن سخطهم إزاء تعاون اليمن، المتقطع على ما يبدو، في شأن قضايا مكافحة الإرهاب. وتشعر واشنطن بالإحباط على وجه الخصوص بسبب الاعتقاد بأن الإرهابيين المتهمين في اليمن

يستفيدون من سياسة الحكومة القائمة على «أمسك وأطلق»، لأن عدداً من المشتبه بهم البارزين إما أطلق سراحهم أو هربوا من السجن في اليمن، ويُزعم أن ذلك تم في بعض الأحيان بمساعدة الأجهزة الأمنية. وتسعى الحكومة الأميركية أيضاً إلى استرداد مواطنين يمنيين اثنين بتهمة الإرهاب، هما جمال البدوي، المتهم بالتورط في الاعتداء على المدمرة الأميركية كول، وجابر البنا، المطلوب لعلاقته بما تُسمى قضية «لاكوانا سيكس - Lackawanna Six»، وهم مجموعة من الأميركيين من أصل يمني ذهبوا إلى أحد معسكرات القاعدة في أفغانستان في العام 2001. وبسبب حظر دستوري على تسليم المجرمين، لم تسلّم السلطات اليمنية أياً من المشتبه فيهما إلى الولايات المتحدة الأميركية على الرغم من الطلبات المتكررة. وحدثت عمليتا هروب من السجن لمشتبه بانتماثهم إلى تنظيم القاعدة، عشرة من عدن في العام 2003 و23 من صنعاء في العام 2006، بالعديد من المراقبين إلى انتقاد عدم قدرة الحكومة اليمنية على إبقاء الإرهابيين المشتبه فيهم وراء القضبان.

### الحرب في صعدة

منذ العام 2004، تخوض الحكومة اليمنية حرباً أهلية متقطعة ضد الشيعة الزيديين في محافظة صعدة الشمالية. اندلع الصراع في أعقاب مظاهرات مناهضة للحكومة من قِبَل أفراد من حركة الشباب المؤمن. فشّل المتشددون خدمات المساجد في صعدة وهم يطلقون شعارات مناهضة للحكومة والولايات المتحدة وإسرائيل. امتدت الاضطرابات إلى صنعاء، حيث بدأ المحتجون ينتقدون نظام صالح لتعاونه في مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة. وبعد فشل جهود المصالحة، حاولت الحكومة اعتقال الزعيم الزيدي بدر الدين حسين الحوثي، وهو عضو سابق في البرلمان، واتهمته الحكومة بإثارة الاضطرابات والسعي إلى إحياء الإمامة الزيدية التي أُطيح بها في الثورة الجمهورية العام 1962. وسرعان ما تصاعدت وتيرة الصراع، على الرغم من أن الحوثي قُتل في أيلول/سبتمبر 2004، واستمر القتال تحت قيادة أسرة الحوثي.

تدّعي صنعاء أن المتمردين يسعون إلى إطاحة الحكومة الحالية وإقامة حكومة دينية. وطيلة فترة الصراع، سعت الحكومة اليمنية إلى ربط التمرد بـ«الحرب على الإرهاب»، وهي تتهم الحكومة الإيرانية بدعم الميليشيات الشيعية. حتى الآن، لا يوجد أي دليل لدعم مزاعم التدخل الإيراني. فجدور الصراع هي في الواقع مزيج معقد من الهويات الطائفية المتنافسة، والتخلف المناطقي، والظلم الاجتماعي والاقتصادي، والمظالم التاريخية.<sup>(6)</sup> ويتفاقم الصراع بسبب التوتر بين السكان الأصليين من الطائفة الزيدية الشيعية وبين الأصوليين السنّة السلفيين الذين انتقلوا إلى المنطقة. وعلاوة على ذلك، اتخذ الصراع لوناً قبلياً بعد أن سعى النظام إلى تجنيد مقاتلين قبليين لمكافحة التمرد.

بحلول ربيع العام 2009، وقعت خمس جولات من القتال في صعدة. وقد حاولت الحكومة القطرية

في العام 2007 عبثاً التوسط للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وخلال فترة الصراع، كانت القتال في بعض الأحيان عنيفاً ودون تمييز، وتتخلله فترات من الهدوء النسبي الناجم في جزء منه عن استنفاد القوات الحكومية الذخائر. في العام 2008، تجاوز القتال صعدة إلى محافظات أخرى وإلى ضواحي صنعاء، ما حدا بالرئيس صالح إلى إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في تموز/يوليو 2008 بمناسبة الذكرى الـ30 لتوليته الحكم. كانت الخسائر رهيبية في صعدة، وشملت وقوع أضرار شاملة في البنية التحتية، وما يُقدَّر بـ130 ألف شخص من المشردين داخلياً، وجهود إغاثة إنسانية وإعادة إعمار محدودة للغاية. وتستمر هذه العوامل في مفاجمة الأمور، ما يرجح ارتفاع حدة التوتر والمزيد من القتال.

طيلة الصراع المستمر منذ خمس سنوات، شارك جزء كبير من الجيش اليمني في القتال في صعدة. وأدى الضغط إلى طرح تساؤلات حول قدرة الجيش على الدخول في عمليات أخرى مثل مكافحة التطرف الإسلامي. علاوة على ذلك، فإن عدم قدرة الحكومة على إخماد التمرد بشكل حاسم، أثارت المخاوف من أن منافسين محليين آخرين قد يتجرأون ويتصورون أن النظام ضعيف. وقد يشن مقاتلون إسلاميون أو غيرهم من الجماعات الساخطة هجمات على جهات أخرى، بينما الحكومة منشغلة بالحرب في صعدة.

### *الحركة الانفصالية في الجنوب*

تُعتبر الحركة الانفصالية الجنوبية المتصاعدة ثالث مصدر قلق أمني كبير. فمنذ توحيد البلاد شكّا اليمن الجنوبي السابق من التهميش الاقتصادي والاجتماعي من قِبَل الحكومة التي يقودها الشماليون. وأدى هذا في الآونة الأخيرة إلى تجدد الاحتجاجات وتزايد المخاوف من أن الجنوب قد يسعى إلى الاستقلال. وتُعدّ المظالم الاقتصادية، سواء كانت حقيقية أو متصورة، أساسية في السخط الجنوبي. فمعظم النفط، الذي يشكّل المصدر الرئيس للدخل في اليمن، يقع في الجنوب، إلا أن المنطقة لم تشهد سوى القليل من التنمية الاقتصادية. وفيما لا تُعتبر الظروف أفضل كثيراً في الشمال، هناك تصوّر شعبي لدى الجنوبيين بأنه تم حرمان المنطقة من الحصول على حصة عادلة من عائدات النفط. علاوة على ذلك، فإن الشبكات القبلية الجنوبية لم تعد إلى الظهور تماماً بعد قمعها من قبل حكومة جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية قبل الوحدة في العام 1990. لكن استحضار الهياكل القبلية الشمالية وشبكات المحسوبية زاد من اشتعال المشاعر الانفصالية الجنوبية.

عاودت القضية الجنوبية الظهور في أيلول/سبتمبر 2007 في أعقاب الاحتجاجات التي قام بها ضباط الجيش السابقين في الجنوب للمطالبة بزيادة المعاشات التقاعدية، جنباً إلى جنب مع تجدد مشاعر الحرمان السياسي والحرمان من الوظائف والخدمات الحكومية. وأكد قادة الجنوب أن الشمال لم يَفِ بالتزاماته لتحسين الأوضاع بعد الوحدة والحرب الأهلية في العام 1994. وأعقب

ذلك توترات واحتجاجات وأعمال عنف متفرقة. وما بدأ بمطالب من أجل الإصلاح تحوّل تدريجياً إلى دعوات لاستقلال الجنوب. ورداً على ذلك، استخدمت الحكومة بشكل متزايد مستويات أعلى من القمع، حملات أمنية واعتقالات وحوادث عنف دورية وإغلاق العديد من الصحف الجنوبية، في محاولة لاحتواء التطلعات الانفصالية. كما أعلنت عن خطط لمحاكمة محرّضين انفصاليين وإنشاء محكمة جديدة لمحاكمة عاملين في الصحافة شاركوا في نشر مواد تُعتبر «مضرة بالوحدة الوطنية».

على غرار الحرب في صعدة، تُشكّل الأوضاع في الجنوب تهديداً وجودياً لجمهورية اليمن، لكن مع قدر أكبر وأوسع نطاقاً من الدعم الشعبي. علاوة على ذلك، فإنها مسألة حساسة للغاية وتذكر بأزمات سابقة، بما فيها الوحدة والحرب الأهلية. وقد اتّضح المدى المحتمل للتحدي الانفصالي لنظام صالح في ربيع العام 2009، حين انحاز مؤيد مهم للنظام إلى الحركة الجنوبية. والفضلي هذا هو مجاهد سابق قاتل في أفغانستان، وله جذور عائلية في الجنوب، ومطالبات بأراضٍ وراثية. ووفقاً لبعض التحليلات، فإن سحب دعم الفضلي للحكومة يمثل دليلاً على مدى قدرة المسألة الجنوبية على تحدي الوضع الراهن.

### القرصنة وأمن الحدود

لم يتمكن اليمن من تأمين حدوده، ونتيجة لذلك أصبح نقطة عبور رئيسة للأسلحة والمخدرات وعمليات التهريب الأخرى، من شرق إفريقيا عبر المملكة العربية السعودية إلى دول الخليج العربي. ويشير حرس الحدود السعودي إلى الكميات الكبيرة من المخدرات التي ضُبطت على الحدود مع اليمن، إضافة إلى استمرار تدفق العمالة غير المشروعة. وثمة مزاعم من أن أسلحة من اليمن استُخدمت في هجمات داخل المملكة العربية السعودية، بما فيها المتفجرات المستخدمة في تفجير الرياض والبنادق الهجومية التي استُخدمت في الهجوم على القنصلية الأميركية في جدة.

كما كان للارتفاع الأخير في أعمال القرصنة مضاعفات كبيرة على اليمن. فخلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام، وقع 130 حادث قرصنة في خليج عدن قبالة سواحل الصومال، مقابل 111 هجوم في العام 2008 كله. ووفقاً للأرقام الصادرة عن الحكومة اليمنية في تموز/يوليو 2009، كلفت أعمال القرصنة في خليج عدن البلاد ما يُقدَّر بنحو 150 مليون دولار في مجال نفقات الأمن وزيادة أقساط التأمين، ونحو 200 مليون دولار في إيرادات الصيد المفقودة وغيرها من الإيرادات.

## التصدي لتقاطع المشاكل

يمكن للتحديات المتشابكة المبيّنة في هذه الورقة أن تُفرّق الحكومة اليمنية في لججها. ويُعتبر فشل

الحكومة في ممارسة السيطرة الكاملة وفرض السلطة على جميع الأراضي الوطنية في لب المشكلة. وتكمن المفارقة الخطرة في أن توسيع وجود الحكومة في جميع أنحاء البلاد يمكن أن يعني نزع شرعيتها، لأن توسيع سيطرة الدولة كان منذ فترة طويلة مرادفاً لفرض سيطرة شمالية «صناعية». كما يثير هذا الأمر قضايا حساسة تتصل بالهوية القبلية. فالكثير من السكان خارج المناطق الحضرية الرئيسة في المرتفعات يربطون نظام صالح بالفساد والمحسوبية ومحاباة الأقارب، وبعرقلة الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإن توسيع نطاق سيطرة الحكومة المركزية يحمل في طياته خطر إغضاب المزيد من الأهالي. هذه العلاقة العكسية بين مستويات سيطرة الحكومة المركزية وبين الاستياء والمقاومة الإقليمية، أحبطت تاريخياً جهود الحوكمة في اليمن.

لقد سعت الحكومة اليمنية والجهات المانحة الدولية الكبرى إلى معالجة مشاكل اليمن المتقاطعة بسرعة، بدرجات متفاوتة من النجاح. وقد حددت صنعااء مقاربة طموحة لكنها غامضة، تركّزت على تعزيز سيطرة الحكومة من خلال اللامركزية. وزادت الجهات المانحة الرئيسة من المساعدات المالية ونفذت برامج تهدف إلى الحد من تأثير المشاكل في اليمن، وإن كانت ثمة حاجة إلى عمل المزيد. لكن، في خاتمة المطاف، المشاكل المترابطة التي تواجه اليمن ستتطلب تنسيقاً محلياً وإقليمياً ودولياً لحلها.

### الجهود التي بذلتها حكومة اليمن إلى الآن

على الرغم من القيود المالية الحادة التي تواجهها، حددت الحكومة اليمنية مجالات عدة للتركيز عليها بشكل واسع، بما في ذلك الجهود المبذولة لدفع عجلة الاقتصاد وتوسيع نطاق سيطرة الحكومة. وعلى سبيل المثال، ترغب وزارة التخطيط والتعاون الدولي في زيادة مخصصات صندوق الرعاية الاجتماعية، وتوسيع عدد المستفيدين من المساعدات الحكومية. كما يدعو وزير التخطيط، محمد عبد الكريم الأرحبي، إلى تحفيز برامج المساعدة الحكومية من خلال تقديم المساعدة المؤقتة التي تستند جزئياً إلى ظروف محددة، مثل إبقاء الأطفال في المدرسة أو إكمال دورات التدريب على المهارات للكبار بنجاح.

لكن، فيما يستحق الاقتصاد اهتماماً عاجلاً، إلا أنه لا يُعرف الكثير عن الكيفية التي تخطط الحكومة للتحرك من خلالها في هذا الشأن. فقد تم وضع الأهداف العامة، لكن ليس من الواضح كيف يمكن لأي منها أن يُنفذ. ووفقاً لعدد من كبار المسؤولين، تتكوّن خطط اليمن الاستراتيجية للتعامل مع الاقتصاد من سبعة أهداف مترابطة: دمج اليمن في مجلس التعاون الخليجي، وتشجيع التنقيب عن النفط والغاز، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في غير مجال النفط والغاز، وزيادة المعونات والمساعدات الإنمائية، وإصلاح بيئة الأعمال التجارية، ومعالجة النمو السكاني والتوسّع في فرص التعليم. هذه الأهداف الطموحة تسعى إلى معالجة العديد من المسائل التي نوقشت في هذا التقرير،

على الرغم من أنه لم يتم بعد اتخاذ تدابير محددة لتحقيق هذه الأهداف. على أي حال، وفي المدى القريب، ستكون الحكومة اليمنية في حاجة إلى معالجة الوضع الاقتصادي الراهن، وزيادة المساحات التي تخفّ فيها قبضة الحكم، وأزمة المياه التي تلوح في الأفق.

### اقتصاد ما بعد النفط؟

لم يَقم المسؤولون اليمنيون سوى بجهد ضئيل على صعيد التخطيط الجاد للتحضير لاقتصاد قابل للنمو في مرحلة ما بعد النفط. وتشمل الخيارات التي تجري مناقشتها استغلال المعادن، والسياحة، والنقل البحري والتجارة، والخدمات. وتجري دراسة تعدين الذهب والفضة والزنك والغرانيت والرخام، من قِبَل وزارة النفط والمعادن، بوصفها مشاريع محتملة، على الرغم من أنه تمّت ملاحظة المخاوف الخاصة بالبنية التحتية في كل مشروعات التعدين هذه. وتقول وحدة الاستخبارات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit) إن مشروعاً كبيراً لإنتاج الزنك بدأ في شباط/فبراير 2009، ومن المقرر أن تبدأ الصادرات في العام 2010. ويقدر التقرير أن يساهم المشروع الذي يستغرق اثني عشر عاماً بمبلغ 600 مليون دولار في الاقتصاد الوطني، وأن يوظّف أكثر من 350 يمينياً. كما يتوفّر الصيد التجاري على إمكانات، على رغم أن الموارد البحرية تتطلب، وفقاً لكبار المسؤولين اليمنيين، إدارة حكيمة لمنع الصيد الجائر واستنفاد الموارد.

كما اقترح كبار المسؤولين استغلال الإمكانيات السياحية، مُبرزين أهمية التراث الثقافي الغني لليمن. بيد أن مثل هذه الخطط ستكون خاضعة إلى اعتبارات أمنية، لأن العديد من الهجمات الإرهابية الأخيرة كانت موجّهة ضد السياح الأجانب الذين يزورون المواقع التاريخية. فقد قُتل ثمانية سياح إسبانيين في تموز/يوليو 2007 في تفجير معبد بلقيس في مأرب، كما قُتل بلجيكيان اثنان وأربعة كوريين جنوبيين في هجمات منفصلة في حضرموت في كانون الثاني/يناير 2008 وأذار/مارس 2009 على التوالي.

من الناحية النظرية، يبدو اليمن، بساحله الذي يمتد أكثر من 2200 كيلومتراً، أو 1367 ميلاً، إضافة إلى وجود واحد من أكثر خطوط الملاحة ازدحاماً في العالم، في موقع مثالي لتقديم خدمات الشحن والخدمات ذات الصلة. ويُعدّ ميناء عدن واحداً من أعظم الموانئ الطبيعية العميقة في العالم، وهو يضم حالياً محطة للحاويات وميناء للنفط ومرافق أخرى. وكان يُستخدم أصلاً كمحطة للتزوّد بالفحم والمؤن من قِبَل البحرية الملكية البريطانية، ويمكنه خدمة الحركة التجارية وغيرها. وقد تعرّضت خطط تطوير الميناء إلى نكسة كبرى في أعقاب الهجوم على المدمرة الأميركية كول أثناء تزوّدها بالوقود في تشرين الأول/أكتوبر 2000، الذي قتل فيه 17 بحاراً أميركياً. (فشلت محاولة هجوم قبل بضعة أشهر من ذلك ضد سفينة حربية أميركية أخرى، هي حاملة الطائرات سوليفانز، كانت تتزود بالوقود في ميناء عدن، عندما غرق القارب الصغير الذي كان يحمل المتفجرات تحت

وطأة وزنه). وبرزت الشواغل الأمنية مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر 2002، بعد الهجوم على ناقلة النفط ليمبورغ الذي أسفر عن مقتل أحد أفراد طاقمها وتسرب 90 ألف برميل من النفط. بعد الهجوم على ليمبورغ، ارتفعت أقساط التأمين على السفن التي تستخدم ميناء عدن، وتراجعت الحركة فيه، وأنهت هيئة ميناء سنغافورة، الشركة الأجنبية التي تشغله، العقد. وقد أشير مؤخراً إلى أنه في إمكان ميناء عدن استضافة السفن السياحية، لكن المخاوف الأمنية وأقساط التأمين الباهظة، جعلت هذا الاحتمال بعيداً.

يبدو أن مبيعات الغاز الطبيعي المُسال هي أكثر مصدر واعد للعائدات في المدى القريب. وهناك مشروع طموح وشامل لتسييل الغاز الطبيعي يمضي قدماً في اليمن منذ منتصف التسعينيات. وبعد بدايات عدة غير ناجحة وغير ذلك من العقبات، من المقرر أن يبدأ التشغيل في منتصف العام 2009. وقد أثار الخبراء عدداً من المخاوف في شأن المشروع الذي تقوده شركة «توتال»، بدءاً من القدرات البشرية والمسائل التقنية، إلى الشكوك في أمن البنية الأساسية المادية والقدرة على البقاء في السوق. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي، سوف تكسب حكومة اليمن نحو 10.8 بليون دولار من العوائد والعلاوات والضرائب من المشروع على مدى أكثر من عشرين عاماً حتى العام 2028. ومن المرجح أيضاً أن تحصل على بلايين عدة من الدولارات من الإيرادات الأخرى من الأرباح ورسوم التشغيل خلال تلك الفترة. ومن المؤكد أن صنعاء في حاجة ماسة إلى هذه الإيرادات. لكن حتى في أفضل السيناريوهات، فإن الدخل من صادرات الغاز الطبيعي المُسال، سيعوّض فقط الانخفاض في العائدات من صادرات النفط، ولن يحل محل دخل النفط. ويرجع ذلك إلى جملة أسباب، منها انخفاض الأسعار العالمية للغاز الطبيعي المُسال وعدم وجود زبائن مضمونين. علاوة على ذلك، من المرجح تماماً أن تشهد الحكومة اليمنية فترة من تقلص العائدات بين نهاية صادرات النفط وبداية دخل جديد من بيع الغاز الطبيعي المُسال، تتفاقم فيها أزمات اليمن الأخرى. وفي النهاية، وحتى إن كانت احتياطات اليمن من الغاز الطبيعي محدودة، فإنها سوف تنفذ أيضاً في خاتمة المطاف. وبذلك، فإن العائدات المتأتية من الغاز الطبيعي المُسال لن تؤدي إلا إلى تأجيل الأمر الحتمي المتمثل بالتحوّل إلى اقتصاد مابعد النفط والغاز.

### خطط اللامركزية

تقوم إحدى السياسات الهامة التي وضعتها الحكومة اليمنية على نقل السيطرة من الحكومة المركزية إلى المحافظات الإقليمية. وتسمى هذه الاستراتيجية اللامركزية إلى الاعتراف بالحكم الذاتي القائم كأمر واقع في مناطق عدة من البلاد. ومن خلال منح المزيد من المسؤولية لهذه المناطق، تؤكد صنعاء أن الحكومات المحلية بدورها ستعمل على نحو أكثر مهنية. إنها عملية تدريجية ومستمرة، وقد أشار مسؤولون يمنيون إلى أنه ليست كل المحافظات على قدر هذه المهمة. ووفقاً

للمسؤولين، فإن الحكومة المركزية ستحتفظ بالمهام الوطنية الكبيرة مثل سن التشريعات ووضع الأهداف الاستراتيجية ومتابعتها، في حين ستكون السلطات المحلية مسؤولة عن بناء الطرق والمدارس ومراكز الرعاية الصحية. وسيتم تمويل هذه المشروعات من خلال مجموعة من الموارد المحلية، مثل الرسوم غير المحددة التي تجمعها السلطات المحلية، والموارد المركزية التي سيوزعها النظام على السلطات المحلية.

تضفي هذه الاستراتيجية، في جوهرها، الطابع المؤسسي على نظم المحسوبية التي عملت بدلاً من هيئات الحكم الوطني الدائمة، وهي تشجع على مواصلة تطوير النزعة الناطقية على حساب الحكومة المركزية. كما أنها أيضاً اعترافاً ضمناً بأن المناطق النائية تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية. ويقول مسؤولون حكوميون أن العاصمة ستكون قادرة على إدارة المحافظة من خلال أدوات مثل الجهاز الحزبي التابع للمؤتمر الشعبي العام، ما يمكنها من أن يكون لها رأي في من يقود المحافظات المحلية. كما تعزز الدولة استخدام جهاز الحزب لمكافحة ما اعتبرته أكبر التحديات لتحقيق اللامركزية: الفقر والامية والقبليّة.

يبدو، في نهاية المطاف، أن هذه السياسة ستطوي على اختيار الحكومة المركزية زعيماً محلياً، يتم بعد ذلك منحه حكماً ذاتياً محدوداً في مقابل الحصول على بعض مستويات الحكم ومتطلبات الخدمات الاجتماعية. وستتم السيطرة على هذه العملية من خلال انتخابات المجالس المحلية، وانتخابات حكام الأقاليم في خاتمة المطاف، في عمليات يوجهها أساساً الحزب الحاكم.

إن اللامركزية الرسمية التي توجهها الحكومة، تُضفي موافقة الدولة ليس إلا على الوضع القائم في معظم أنحاء البلاد. لكن من غير الواضح كيف ستمول المؤسسات المحلية الخدمات الاجتماعية، في حين لا تستطيع ذلك الحكومة المركزية الآن. ونظراً إلى أن الهدف الرئيس، وهو استقرار الدولة في اليمن، يُدخل شيئاً من السيطرة على ما تُعتبر الآن بقاعاً عصية على الحكم، والحيولة دون ظهور بقاع أخرى مشابهة، فإن الحد رسمياً من دور الحكومة المركزية، سيكون ذا أثر عكسي في أفضل الأحوال. ولذا، فإن بناء مؤسسات قوية قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وحماية السكان المحليين، أمر ضروري.

### أزمة المياه الوشيكة

يتطلب التناقص السريع في توفر المياه أيضاً اهتماماً فورياً. بيد أن الحقيقة بأن نضوب موارد المياه ستكون عملية تدريجية وستحدث في جميع أنحاء البلاد في أوقات مختلفة، تحجب إلحاحية هذه الأزمة الوشيكة. ولذا، فإن بدء أزمة المياه في اليمن فوراً قد يمر من دون أن يلحظه النظام وصانعو السياسات الدوليون، فيما المناطق النائية والمحافظات ستعاني من نقص مزمن في المياه وارتفاع أسعارها قبل غيرها من المناطق الحضرية الأكثر مركزية.

على الرغم من اعتراف الحكومة بالمشكلة، إلا أن القضية ليست أولوية بالنسبة إلى صنعاء. وقد لاحظ الإيراني، وزير المياه والبيئة، أنه إلى أن ترقى الدولة قضية ترشيد المياه لتكون همّاً وطنياً، على غرار ما حدث في العام 2007 حيال حظر الأسلحة في صنعاء، سيكون التقدم محدوداً. وسوف تتطلب معالجة قضية المياه تنسيقاً كبيراً بين الوزارات، فضلاً عن معالجة عدد من المواضيع الحساسة على غرار الفساد، وأولويات الحكومة، والإعانات المالية في الميزانية، والمعايير المجتمعية.

ليس ثمة حلول سهلة هنا. فقد لجأت دول الخليج الأخرى إلى تحلية مياه البحر، وهذا غير عملي في اليمن. لكن، بسبب تكاليف الوقود المرتفعة جداً (احتياطيات النفط في اليمن أكثر تواضعاً بكثير مما هي في أماكن أخرى، وهي أصلاً برسم التصدير)، ولأنه سيتمّ ضخ المياه المحلاة إلى أكثر من 7000 قدم للوصول إلى العاصمة وغيرها من المراكز السكانية الرئيسية في المناطق المرتفعة. ما هو أكثر جدوى لليمن سيكون في إعادة استعمال وتحديث الأساليب التقليدية للزراعة والري. ومن شأن الحد من الدعم الحكومي وشراء القات وتوفير المردود للوظائف الحكومية، أن يكون له فعاليته. كما أن تشجيع استيراد القات من شرق إفريقيا، ومساعدة المزارعين على التحول إلى زراعة المحاصيل والمواد الغذائية، من شأنه أن يساعد أيضاً في الحد من استخدام المياه، وإن كان من المسلمّ به أن ذلك سيكون صعباً نظراً إلى أن القات يحقق أرباحاً أكبر للمزارعين. ثم أن سن نظام قانوني لتنظيم استخدام وتوزيع المياه الجوفية، أمر حتمي هو الآخر. وإذا لم يتم اتخاذ مثل هذه الإجراءات في المدى القريب، ستكون ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات أكثر جذرية في المستقبل، مثل منع سكان الأرياف من الانتقال إلى المدن المكتظة، والأصعب من ذلك، نقل المراكز السكانية من وسط البلاد إلى السواحل.

### جهود المانحين الرئيسيين

منذ سبعينيات القرن الماضي، كان اليمن يعتمد على المساعدات الخارجية. ووفقاً لمسؤولي الحكومة اليمنية، تتلقى البلاد في المتوسط 13 دولاراً إلى 15 دولاراً للفرد الواحد من إجمالي أموال المساعدات الخارجية، أي أقل مما تحصل عليه العديد من دول جنوب الصحراء الإفريقية. وفي حين أن صحة هذه الأرقام قد تكون موضع شك، إلا أنها تدل على اعتقاد كبار المسؤولين اليمنيين بأن بلادهم تحظى بقدر غير كافٍ من الاهتمام الدولي، على رغم الأهمية الاستراتيجية الحاسمة لليمن، والمخاطر التي تهدد الاستقرار والأمن في المنطقة، والتي ترتبط بالعديد من المشاكل التي تواجه البلاد.

وفي ما بدا أنه اعتراف واضح بالتحديات التي تواجه اليمن، زادت المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة مساعداتها لهذا البلد بنسبة 400 في المئة. والآن، فإن التزام وزارة التنمية الدولية بتقديم 50 مليون جنيه إسترليني (83 مليون دولار) سنوياً، على مدى السنوات الخمس المقبلة، يجعل المملكة المتحدة

أكبر الجهات الأجنبية المانحة في اليمن.<sup>(8)</sup>

علاوة على ذلك، يدير عدد من الدول الأوروبية الأخرى مشاريع مساعدة إنمائية متواضعة في اليمن تركز على قضايا الصحة، ورعاية الأمومة، والتعليم والتدريب في مجال الولادة، وبرامج صغيرة لتنظيم الأسرة. كما تلقت برامج التعليم في المناطق الريفية التي يديرها الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن تمويلاً، وكذلك برامج إدارة المياه. وبالمقارنة، خصّصت الدول العربية والصناديق الإسلامية أموالاً إجمالية أكبر بكثير في كل من مجالي المنح والقروض الصغيرة. وقد كانت المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر الجهات المانحة، حيث وقّرت الاستثمارات والمنح، وقدّمت تقريباً دعماً سنوياً مباشراً للميزانية. ووفقاً لما يقوله مسؤولو وزارة التخطيط والتعاون الدولي وغيرهم، فإن المانحين الأوروبيين يميلون إلى دعم مشاريع خفيفة، في حين يدعم المانحون العرب غالباً تطوير البنية الأساسية.

يحتاج اليمن على نحو عاجل إلى المساعدة في مجال تأكيد حصول المشاريع على تمويل مستمر. وعلى سبيل المثال، من زاوية الصحة العامة، تحتاج البلاد إلى مزيد من التعليم والتدريب واللوازم الطبية الأساسية، وإلى دعم مستمر للمشاريع القائمة. وفي المستقبل، سيحتاج اليمن إلى تحسين التنسيق بين الجهات المانحة الدولية لزيادة تأثير المساعدات الخارجية إلى أقصى حد ممكن.

بلغ مجموع المساعدات الأميركية لليمن في السنة المالية 2009 مامقداره 27.5 مليون دولار، منها 21 مليون دولار على شكل مساعدات تموية. وتشمل بقية المساعدات برامج تمويل عسكري أجنبي، وبرامج مكافحة الإرهاب، وبرامج التدريب العسكري والتعليمي الدولي.<sup>(9)</sup> وعلى رغم أن إجمالي المساعدات كان أكثر بحوالي 7 ملايين دولار عنه في السنة المالية 2008، إلا أنه ضئيل بشكل كبير نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومصالح الأمن القومي وحجم المشاكل التي تواجه اليمن. وبالمقارنة، حصلت باكستان في السنة المالية 2008، على ما يُقدَّر بنحو 1.8 بليون دولار على شكل مساعدة أمنية واقتصادية. هذا التفاوت موجود حتى في الوقت الذي يستشهد المسؤولون الأميركيون بشكل متزايد باليمن باعتباره أولوية على صعيد الإرهاب والأمن في المرتبة الثانية بعد أفغانستان وباكستان. وقد طلبت إدارة أوباما زيادة المساعدات الأميركية لليمن بأكثر من الضعف للسنة المالية 2010 لتصل إلى أكثر من 50 مليون دولار، باستثناء التمويل العسكري والأمني. وسوف يقفز التمويل العسكري والأمني الأميركي للسنة المالية 2010 إلى أكثر من 66 مليون دولار لمكافحة الإرهاب والقرصنة، ومساعدة أمن الحدود، أي أكثر من ضعف المبلغ المخصص للسنتين السابقتين معاً.

تعرقل المخاوف المتعلقة بالفساد الداخلي ونقص القدرات، المساعدات الخارجية لليمن. وأحد الأسئلة الرئيسية المطروحة على المانحين الأجانب هو ما إذا كان اليمن يمتلك القدرة حالياً على استيعاب المزيد من أموال المساعدات. هناك توافق في الآراء على أن اليمن في حاجة ماسة إلى مزيد

من المساعدات المالية لمعالجة مخاوف الاستقرار والمساعدة في توفير الخدمات العامة. ويضعف من هذه المخاوف الاعتقاد بأن اليمن يفتقر إلى المهنيين المتعلمين لإدارة المزيد من البرامج. كما تُعقد الأوضاع الأمنية المتدهورة الأمور، حيث تمثل عدم القدرة على ضمان سلامة الغريبيين العاملين في مشاريع التنمية مصدر قلق كبير.

## سبل المساعدة

من الضروري أن تتبع واشنطن مقاربة كلية بالنسبة إلى اليمن. وعلى رغم أن الأمن ومكافحة الإرهاب كانا مصدر القلق الأكبر بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية في ما يتعلق باليمن منذ العام 2001، إلا أن تدهور الوضع الأمني في البلاد هو نتيجة لمشكلات لاعلاقة لها بالأمن. لذلك، وفي حالات كثيرة، يمكن للمساعدة الإنمائية والتعليم والتعاون الفني وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات، والمساعدة المالية المباشرة، أن تُعالج على نحو أفضل التحديات المترابطة التي تواجه اليمن، أكثر من المساعدات العسكرية والأمنية.

إن إرساء العلاقات اليمنية - الأميركية على قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب وحسب، إلى حد استبعاد كل القضايا الأخرى تقريباً، يعني أن التحرك في شأن جميع القضايا الأخرى قد خضع إلى تصوّر واشنطن حيال ضرورة تقدم جهود صنعاء في قضايا مكافحة الإرهاب. ونتيجة لذلك، فإن عدم وجود تحرك في شأن قضايا مكافحة الإرهاب، أوقف كل الاتصالات الأخرى (وحقيقة أنه من المقرر أن يحصل اليمن على مزيد من المساعدات العسكرية والأمنية الأميركية أكثر من المساعدة الإنمائية في السنة المالية 2010، تدل على استمرار سوء توزيع الأولويات). إن للولايات المتحدة مصالح مستمرة في السياسة الخارجية والأمن الوطني في ما يتعلق باليمن تتجاوز قضايا مكافحة الإرهاب، ولهذا فإن من مصلحة واشنطن مشاركة اليمن في قضايا أخرى من شأنها أن تسهم بشكل غير مباشر في تحسين الأمن الداخلي.

ينبغي النظر إلى اليمن على أنه جزء من القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية. وفي حين يشكّل من الناحية الجغرافية جزءاً من شبه الجزيرة العربية، فإن اليمن في واقع الأمر لا يمتلك الكثير من الأشياء المشتركة الأخرى مع دول مجلس التعاون الخليجي. صحيح أن ثمة العديد من الروابط العميقة بين المجتمعين اليمني والسعودي، إلا أن التفاوت في الدخل والفوارق في توفير الخدمات العامة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، تشير بوضوح إلى اختلاف المشاكل والتحديات والقدرات. وتتقارب مشاكل اليمن بشكل وثيق، في كثير من النواحي، مع مشاكل شرق إفريقيا المجاورة. فعلاقات اليمن العميقة مع الدول الواقعة في القرن الإفريقي، ودوره في عقدة التهريب والأمن الأكبر في شرق إفريقيا، يؤكد أكثر على ضرورة النظر إلى اليمن من منظار أوسع.

مستقبلاً، ستكون ثمة حاجة أكبر إلى تحسين التنسيق بين الجهات المانحة وبرامج المساعدة، خاصة وأن الأزمة المالية العالمية المستمرة ستؤدي إلى زيادة الضغط على برامج المساعدة الدولية. وفي الوقت الراهن، تدير الحكومة اليمنية المساعدات الدولية بصورة سيئة، ولذا تحتاج الجهات المانحة الدولية إلى تنسيق هذه المساعدات زمنياً بشكل أفضل لتعزيز تأثيرها.

إن زيادة المساعدات المالية المقدمة إلى اليمن، مثل تلك المقترحة حالياً للعام المالي 2010، مطلوبة. إذ يمكن أن تستخدم المساعدة لدعم وموازنة الخيارات الاقتصادية الصعبة التي يجب القيام بها في اليمن، مثل الحد من الدعم الحكومي لوقود الديزل، وإدخال التنوع الزراعي. كما أن جهود بناء القدرات المحلية، مثل تعليم اللغة الإنجليزية، ودورات تدريب المدرسين، ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، وبرامج تبادل القضاة وأعضاء البرلمان والصحافيين والعاملين في الحكومة والأكاديميين، يمكن أن تساعد على سد الفراغات التي خلفها تقلص قدرة الدولة.

وفي ما يتعلق بالمسائل الأمنية، فإن تعزيز وحدات حرس الحدود كي يتسنى للحكومة المركزية تأمين الحدود الوطنية بشكل أفضل يُمثل أولوية قصوى. ويجب أن يتم ذلك بالتنسيق مع غيرها من الدول الإقليمية المجاورة، بما فيها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. منذ العام 2001، اتخذت الولايات المتحدة خطوات لتحقيق هذا الهدف من خلال دعم إنشاء قوات خفر السواحل اليمنية، وإجراء تقييم لاحتياجات وحدات حرس الحدود. لكن كبار الضباط اليمنيين يقولون أنه لم تتم متابعة الأمر، وأن خفر السواحل وحرس الحدود في حاجة ماسة إلى معدات وتدريب، وهو ما سوف يوفره الجزء الأكبر من المساعدات الأمنية الأميركية للسنة المالية 2010. وينبغي أيضاً أن تتم زيادة التبادل العسكري والتدريب مع الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء الإقليميين.

يجب تعزيز قدرة اليمن على مكافحة الإرهاب من خلال الجهود الرامية إلى بناء القدرات المحلية في مجال إنفاذ القانون والنظم القانونية والقضائية. ومن شأن سن تشريعات لمكافحة الإرهاب وقوانين خاصة بتمويله، المساعدة على بناء قدرات الدولة. ويمكن للمزيد من عمليات التنظيم والتدريب وبرامج لإضفاء الطابع المهني على السجون أن يساعد في كبح واحد من أكبر المخاوف الغربية التي يتمسك بها مسؤولو مكافحة الإرهاب. وفي المجالات التي لا تكون فيها الشراكة مع الولايات المتحدة ممكنة أو مرغوب فيها، يمكن لهذه الجهود أن تستفيد من مصادر القوة الفريدة للدول الأوروبية وغيرها من دول المنطقة.

وفي خاتمة المطاف، من الضروري اتباع نهج إقليمي للمساعدة على تحسين الاستقرار في اليمن. فالمخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار في اليمن ستعرض إلى الخطر مصالح تتجاوز حدود اليمن، وبالتالي ليس هناك فقط حل أميركي أو أوروبي أو إقليمي للتحديات العديدة التي يواجهها اليمن. السبيل الوحيد للتخفيف من آثار هذه المشكلات هو من خلال المشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وينبغي تشجيع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى

على المزيد من العمل، لأن الفشل في معالجة التحديات التي تلوح في الأفق في اليمن سيصيب دول المنطقة أولاً وبشكل أشد. وينبغي أن تُشجّع واشنطن دول الخليج على ضم اليمن إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي في مقابل خطوات صارمة، بما في ذلك تحقيق تقدم في الحد من الدعم الحكومي، ومعالجة الفساد، ووضع تدابير للحد من المخاوف الأمنية. كما ينبغي على المجلس فتح التجارة مع اليمن، وإضفاء الطابع الرسمي على تنقل العمالة للمساعدة على خلق مستقبل عملي ودائم للبلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي على اليمن تشكيل لجان تنسيق رفيعة المستوى (مثل تلك الموجودة مع المملكة العربية السعودية) مع سائر دول الخليج. كما يتعيّن على المجتمع الدولي أيضاً المساعدة في الوساطة في القضية الانفصالية الجنوبية، وتقديم الدعم لوقف إطلاق النار في صعدة، والبدء في عمليات إعادة الإعمار والتنمية والمساعدة لهذه المناطق.

## خاتمة

اعترف كبار المسؤولين اليمنيين بأن التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد تُعقد وتفاقم المخاوف الأمنية. فقد تأثرت سلباً كل خطط التنمية، وجهود الحد من الفقر، وخطط التوظيف وتوفير الخدمات العامة، بسبب الروابط بين الاقتصاد والأمن. وعلاوة على ذلك، فإن الاضطرابات الداخلية والإرهاب الإسلامي أضرت كثيراً بسمعة اليمن باعتباره هدفاً للاستثمار الأجنبي. ليست التحديات والمشاكل التي تواجه اليمن فريدة من نوعها في المنطقة. ففي جميع أنحاء الشرق الأوسط، يواجه عدد متزايد من البلدان مشاكل مماثلة على صعيد تدهور قدرة الدولة وزيادة عدم الاستقرار الاقتصادي والديموغرافي. لكن في اليمن، لا تهدد هذه التحديات الاستقرار المحلي وحسب، بل أيضاً الاستقرار الإقليمي والدولي، بما في ذلك تدفق النفط والغاز الحيوي. وإذا ما تُركت من دون علاج، فإن مشاكل اليمن يمكن أن تزعزع استقرار المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. وسيفسح عجز الحكومة المركزية اليمنية عن السيطرة الكاملة على أراضيها المجال أمام المتطرفين لتجميع صفوفهم وشن هجمات ضد أهداف محلية ودولية. صحيح أنه ينبغي أن يكون المجتمع الدولي واقعياً إزاء حدود التدخل في اليمن، إلا أن التقاعس ليس خياراً في المدى القريب.

## ملاحظات:

- (1) - مجموعة يوراسيا: «المستقبل المتوقع لليمن»، 9 كانون الأول/ديسمبر 2008، ص 3.
- (2) - جيني هيل: «اليمن: الخوف من الفشل» شاتام هاوس، دراسة موجزة، تشرين الثاني/نوفمبر 2008، ص 10.
- (3) - البنك الدولي: «اليمن: نحو خفض الطلب على القات»، حزيران/يونيو 2007، ص 2.
- (4) - برنار هايكل: «التمرد والهجرة أو الديمقراطية التشاورية؟ الزيديون ومن يحطون من قدرهم في اليمن»، في كتاب «اليمن المعاصر»، تحرير: ر. ليفو، ف. ميرميه، و. شتاينباخ، (باريس: كارتالا، 1999)، ص 196.
- (5) - تمّت إعادة محمد العوفي، أحد العائدين من غوانتانامو، الذي ظهر في شريط فيديو، إلى المملكة العربية السعودية في منتصف شباط/فبراير 2009. ويُعتقد أنه تم القبض على اثنين آخرين من المطلوبين الـ 85 من المشتبه فيهم في اليمن.
- (6) - أنظر التقرير الأخير لمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات لإلقاء نظرة شاملة على الصراع.
- (7) - البنك الدولي: «جمهورية اليمن: إطار حافز للغاز الطبيعي»، حزيران/يونيو 2007، ص 5.
- (8) - وزارة التنمية الدولية: «اليمن: برنامجنا الحالي»، 2008.
- (9) - جيرمي شارب: «اليمن: معلومات عامة والعلاقات مع الولايات المتحدة»، تقرير هيئة الأبحاث في الكونغرس، كانون الثاني/يناير 2009، ص 15.



## ملحق

جدول زمني بالهجمات الأخيرة		
1992	كانون الأول / ديسمبر	تفجير فندقين في عدن يؤويان قوات أميركية في طريقها إلى الصومال للمشاركة في «عملية استعادة الأمل».
	كانون الأول / ديسمبر	اعتقال مسلحين استهدفوا الطائرات الأميركية في مطار عدن.
1998	كانون الأول / ديسمبر	سجن مسلحين مرتبطين بجيش عدن الإسلامي - أبين بتهمة التخطيط لشن هجمات ضد السفارة البريطانية وأهداف أخرى.
	كانون الأول / ديسمبر	اختطاف 16 سائحاً غربياً من قبل جيش عدن الإسلامي، وإصابة أربعة سياح بجراح خطيرة خلال تبادل لإطلاق النار مع القوات الحكومية.
1999	تشرين الأول / أكتوبر	إعدام زين عبيدان أبو بكر المحضار مؤسس جيش عدن الإسلامي - أبين شنقاً.
2000	كانون الثاني / يناير	فشل الهجوم على حاملة الطائرات الأميركية سوليفانز في ميناء عدن.
	تشرين الأول / أكتوبر	الهجوم على المدمرة الأميركية كول في ميناء عدن يسفر عن مقتل فيه 17 بحاراً أميركياً.
	تشرين الأول / أكتوبر	انفجار في السفارة البريطانية في صنعاء.
2002	نيسان / أبريل	انفجار صغير بالقرب من السفارة الأميركية في صنعاء.
	تشرين الأول / أكتوبر	تفجير ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ.
	تشرين الثاني / نوفمبر	مقتل أبو علي الحارثي، وهو من كبار قادة القاعدة وعلى صلة بالهجومين على المدمرة الأميركية كول وناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ، في هجوم شنته طائرة أميركية من دون طيار.
	تشرين الثاني / نوفمبر	إطلاق نار على مروحية لشركة «هنت» للنفط في صنعاء.
	كانون الأول / ديسمبر	مقتل 3 أطباء من بعثة تشييرية أميركية في جبلة.
2003	آذار / مارس	إطلاق نار على حفل مأرب النفطي.
	نيسان / أبريل	فرار 10 سجناء، بينهم عدد من المشاركين في تفجير المدمرة كول، من سجن عدن.
	كانون الأول / ديسمبر	اغتيال مسؤول أمني يمني.

## جدول زمني بالهجمات الأخيرة (تتمة)

2006	شباط / فبراير	فرار 23 من السجناء، بمن فيهم أعضاء يُشتبه في أنهم من القاعدة، من سجن صنعاء.
	أيلول / سبتمبر	تفجيرات متزامنة بسيارات مفخخة لمنشآت نفطية في مأرب والمكلا.
	تشرين الأول / أكتوبر	تفجير خط أنابيب في عدن.
2007	شباط / فبراير	تبادل لإطلاق النار يحبط محاولة تفجير خط أنابيب.
	آذار / مارس	اغتيال كبير المحققين في مأرب.
	حزيران / يونيو	إطلاق نار على حقل شوبة النفط.
	تموز / يوليو	تفجير معبد بلقيس في مأرب يؤدي إلى مقتل 8 سائحين إسبانيين ويمنيين اثنين.
	آب / أغسطس	هجوم على محطة توليد الكهرباء ومبنى حكومي في مأرب.
	تشرين الثاني / نوفمبر	تفجير خط أنابيب جنوب شرق صنعاء.
	كانون الأول / ديسمبر	تفجير خط أنابيب جنوب شرق صنعاء.
	كانون الأول / ديسمبر	تفجير موقعين أمنيين في حضرموت.
2008	كانون الثاني / يناير	مقتل اثنين من السياح البلجيكين ويمنيين اثنين في حضرموت.
	آذار / مارس	تفجيرات في أبين.
	آذار / مارس	هجوم بقذائف الهاون بالقرب من السفارة الأميركية في صنعاء.
	آذار / مارس	هجوم بقذائف الهاون على منشأة صينية نفطية في حضرموت.
	آذار / مارس	تفجير في عدن.
	آذار / مارس	تفجير أنبوب للنفط.
	نيسان / أبريل	هجوم بالهاون على مجمع سكني غربي في صنعاء.
	نيسان / أبريل	تفجير في مكتب شركة النفط الكندية «نكسن» في صنعاء.
	نيسان / أبريل	تفجير منشأة أمنية في سيئون.
	نيسان / أبريل	هجوم بالهاون على السفارة الإيطالية ومصحة الجمارك اليمنية.
	نيسان / أبريل	الناقلة اليابانية تاكاياما تتعرض إلى هجوم بقذائف صاروخية (يُشتبه في أن القراصنة نفذوا الهجوم).
	أيار / مايو	تفجير في مسجد صعدة يسفر عن مقتل 15 شخصاً.
	أيار / مايو	مزاعم بأن قذائف هاون أطلقت على القصر الرئاسي في صنعاء.
	حزيران / يونيو	هجوم صاروخي فاشل على مصفاة عدن.
	تموز / يوليو	هجوم انتحاري على مركز للشرطة في سيئون.
	آب / أغسطس	هجوم بالهاون في المكلا.
	أيلول / سبتمبر	هجوم على السفارة الأميركية في صنعاء يقتل 16 شخصاً بينهم 6 من المهاجمين.

## جدول زمني بالهجمات الأخيرة (تتمة)

2009	كانون الثاني/يناير
نشر شريط فيديو يعلن اندماج تنظيم القاعدة في السعودية وفرعه اليمني.	
مقتل أربعة سياح من كوريا الجنوبية ومرشدهم اليمني في هجوم انتحاري في شبام، وتفجير انتحاري لاحق يستهدف موكب سيارات في صنعاء يحمل أقارب الضحايا.	شباط/فبراير
خطف 9 عمال إغاثة أجانب في صعدة، أُعدم 3 منهم بعد اختطافهم على ما يبدو.	حزيران/يونيو
تفجير خط أنابيب تشغله شركة كورية جنوبية في شبوة.	تموز/يوليو
إحباط هجوم على خط أنابيب إلى الشرق من صنعاء.	تموز/يوليو



## برنامج كارنيغي للشرق الأوسط

يجمع برنامج كارنيغي للشرق الأوسط مابين المعرفة المحلية العميقة والتحليل واضح المعالم الذي يعتمد على المقارنات، لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية - السياسية والاستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال دراسات مفصلة تتناول كل بلد على حدة واستكشاف المواضيع المتقاطعة الرئيسية، يوفر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الإنكليزية والعربية تعتمد بعمق على معرفة ووجهات نظر من المنطقة. ثم أن البرنامج يتمتع بخبرة مميزة في مجال الإصلاح السياسي والمشاركة الإسلامية في السياسات التعددية على امتداد المنطقة.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)

## مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.CarnegieEndowment.org](http://www.CarnegieEndowment.org)

## أوراق كارنيغي مركز كارنيغي للشرق الأوسط

### 2009

- اليمن : كيف يمكن تجنب الانهيار المطرد ؟ كريستوفر بوتشيك .
- إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب وما بعده، سفين بيرنت وبسمة قضماني .
- الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية، موريال أسبورغ .
- الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2002 – 2008 : تحديات قديمة وديناميات متغيرة، إبراهيم سيف .

### 2008

- الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، بول سالم .
- في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، أميمة عبد اللطيف .
- السلفية وسياسة التطرف في جزائر ما بعد الصراع، أمل بوبكير .
- حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، عمرو حمزاوي .
- الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارض وليس معارضة للسياسة الأميركية، مارينا أوتاوي  
ومحمد حرز الله .
- ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته،  
ناثان ج . براون وعمرو حمزاوي .
- تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق  
الأوسط وشمال إفريقيا، رياض الخوري .
- الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، رشيد تلمساني .
- الإسلاميون السنة في لبنان: قوة صاعدة، أميمة عبد اللطيف .

### 2007

- الأنظمة الحاكمة و«مأزق الملك» في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي، مارينا  
أوتاوي وميشيل دن .
- الجزائر وآلة الحكم العسكري، هيو روبرتس .
- الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين، مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي .
- الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب، ناثان ج . براون .

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :

[www.CarnegieEndowment.org/pubs](http://www.CarnegieEndowment.org/pubs)